

۴۸۸

۵

۴۸۸

کتابخانه  
پس شورای  
اسلامی



شرحی که فاضل مجاهد حضرت شیخ آقا بزرگ صاحب الذریعه در مجلد دوم  
 راجع به بیعت آورده و معلوم می شود در ترمیمی نسخه اندک آن در کتب و طبع شده بین  
 الحاشیه علیها لعلها علامه ابن الاسترآبادی. که اکتفا به نظر الفهرست عن الرضا  
 (اقول) نم آید که صاحب المیزان لکن لم یذکر له شیء و قال (و یحتمل انه عاد النسخه  
 علی الله و الاسترآبادی) یعنی صاحب کتاب التوحید المذكور ج ۲ ص ۱۱۳  
 بر صرحه فی المیزان می گوید که شرح الحاشیه لعاد بن محمد بن یحیی مر عقیق الرضا  
 (اقول) و قد رأیت حاشیه هذه النسخه فی شرح النسخه اولها (نحوه) و بطور  
 ان عینه و یطبع و قد ذکر فی کتب الفهرست (ج ۲ ص ۶۶) بعض خطبه و بر  
 غیره از الدین حسن احمد الکاشانی (کتابه) (کتابه) (کتابه) (کتابه) (کتابه)  
 کلامی است

و نگارنده در ضمن مراد از کتاب مواردی دیدم که دال بر تشیع علامه است و در خطبه  
 حسن امروز همه حضرت صاحب الذریعه متفاهم بوجود تفسیر تفسیر تفسیر تفسیر تفسیر

نسخه تفسیر و با نظیر

حاشیه علامه بر شرح مکمل

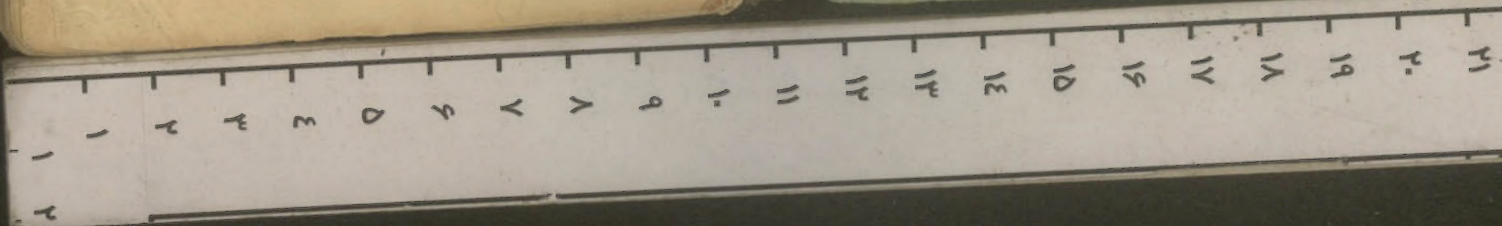
بخط اسمعیل بن عبد الرحیم نرغزمنانی

کتاب ۱۲۹ صفحه و غیر از سطور حاشی اوراق ۲۴۵۰ سطر است  
 مزایای این نسخه علاوه بر قدرت و غایت نسخه می اینست که  
 بخط اسمعیل سرشته در یکی از فضاهای و دیگر آینه در گوشه راست  
 صفحه اول روم و خط های شیرازی شمر معروف حاره قاجاری است

۱۲۲۵۲



۲۹۹





بخط اسمعیر بن عبد الرحیم نرفه نمنان

مورخ برهان سنه ۹۱۸

کتاب ۱۲۹ صفحه و غیر از سطور حاشی اوراق ۲۴۵۰ سطر است

مزای این نسخه علاوه بر قدرت و غزت نسخه کبی نیست که  
بخط اسمعیر نرفه در یکی از فضلات و دیگر است که در گوشه است  
صفحه اول روم و خط های تیرازی شریف معروف در ده جلد است

۱۲۲۵۷



۲۹۹

شرح که فخر مجاهد حضرت شیخ آقا بزرگ صاحب الذریعه در مجلد و ص ۳۰  
راجع به یکتا آورده و مسلم شود و تفسیری بنسخه آذانی در مسکه نه و در حقیقت همین  
الحاشیه علیها لایزال علامه الدین الاسترآبادی که احکامی بنظر انظار عن الزمان  
(اقول) نم ترجمه طاهب ازین لکن لم یذکر که حاشیه و قال (و یحتمل انه عا دالکذا  
عنه الله الاسترآبادی) یعنی صاحب کتاب التوحید المذکور فی ج ۲ ص ۳۱۱  
میر صرح فی الزمان و ان مسکه شرح انسیه لعاد بن محمد بن یحیی مر عفا فی النکار  
(اقول) و قد رأیت حاشیه هذا الکتاب علی شرح انسیه اوله (نسخه کرب) بر بلوط  
ناب عبده و یطبخ و قد ذکره کشف الظنون (ج ۲ ص ۶۹) یعنی خطبه و مر  
غیر عا الدین بحسن اهداک حنا لوف (مسکه می شرح ادا اب النظم)  
کما را انسی

و نگارنده در ضمن مراد لیکتاب مواردی دیدم که دال بر تشیع عا است و این خط را  
حسن امروز همه حضرت صاحب الذریعه تمنا اله بوجوده لیز شریف میرزا کاسم

بخط اسمعیر بن عبد الرحیم نرفه نمنان

مورخ برهان سنه ۹۱۸

کتاب ۱۲۹ صفحه و غیر از سطور حاشی اوراق ۲۴۵۰ سطر است

مزای این نسخه علاوه بر قدرت و غزت نسخه کبی نیست که  
بخط اسمعیر نرفه در یکی از فضلات و دیگر است که در گوشه است  
صفحه اول روم و خط های تیرازی شریف معروف در ده جلد است

۱۲۲۵۷



۲۹۹

شرح که فخر مجاهد حضرت شیخ آقا بزرگ صاحب الذریعه در مجلد و ص ۳۰  
راجع به یکتا آورده و مسلم شود و تفسیری بنسخه آذانی در مسکه نه و در حقیقت همین  
الحاشیه علیها لایزال علامه الدین الاسترآبادی که احکامی بنظر انظار عن الزمان  
(اقول) نم ترجمه طاهب ازین لکن لم یذکر که حاشیه و قال (و یحتمل انه عا دالکذا  
عنه الله الاسترآبادی) یعنی صاحب کتاب التوحید المذکور فی ج ۲ ص ۳۱۱  
میر صرح فی الزمان و ان مسکه شرح انسیه لعاد بن محمد بن یحیی مر عفا فی النکار  
(اقول) و قد رأیت حاشیه هذا الکتاب علی شرح انسیه اوله (نسخه کرب) بر بلوط  
ناب عبده و یطبخ و قد ذکره کشف الظنون (ج ۲ ص ۶۹) یعنی خطبه و مر  
غیر عا الدین بحسن اهداک حنا لوف (مسکه می شرح ادا اب النظم)  
کما را انسی

و نگارنده در ضمن مراد لیکتاب مواردی دیدم که دال بر تشیع عا است و این خط را  
حسن امروز همه حضرت صاحب الذریعه تمنا اله بوجوده لیز شریف میرزا کاسم



عماد بر شمسیه  
بیمبر میزد خفته نوبته  
الحقیر علی العالی یاری  
سرشاهی

شرح کوفه  
راجع به یک  
الحاشیه علیها  
(اقول) نعم ترجمه  
عنه الله الاست  
مصر ص ۲۰۰  
(اقول) وقد  
كان عبده  
غير شاكر الدين  
کامر انتی  
وکارنه در  
سمن امروز







بخدمت علی خان احمد  
جاسر

۲  
 ۴  
 ۲  
 ۱۱  
 ۱۲



من غير العطف وحصل انه لو كان في الثاني زايدها وجب ان يقال قائلها من غير العطف ولا بد  
ايضا من العطف في الثاني وان لم يكن من غير العطف فاما في الثالث الشرح المألف في المنطق  
وبان الحاجة الى التمهيد في بيان ما يتصور للماهية وفي بيان الحاشية في حصول التصديق فيجاء به  
وفي بيان موضوعه حصول التصديق لموضوعه موضوعه ان قيل اذ قيل الباب الثاني في كذا  
معناه انه لا يشرع في الاشارة بهذا ولا يشرع في هذا الاشارة وذلك لان المقصود من الابواب الوصول  
بغير اجزاء الكتاب فكيف يصح قوله المألف في بيان الحاجة وموضوعه وهو بحث في  
ايضا فيها على تقديم مباحث التصديق على مباحث التصديق فلا يمكن ان يكون مباحث التصديق في  
قال اما المقدم في مباحث المنطق وانما قدم بيان الماهية في الذكر لان بيان الحاشية في الثاني  
بعد تصوره كذا لان بيان الحاجة يتناقض الى بيان الماهية في الثاني ولم يذكر في الثاني  
في الماهية قبل لا يثبتها في ضمن بيان الحاجة وعلى لان البيان شائع في التصديق وفي الحاجة  
فما يجب به ان الناس يحتاج الى المنطق فاليان متدر في تلك فالحاصل كلامه ان التمهيد في بيان  
ماهية المنطق وبيان مقدمات الاحتجاج وبيان موضوعه فاقدم قال قد يطلق المفرد في  
اشارته الى جواب اعتراض من على التمهيد ان من انما اذ قيل الباب الثاني في كذا معناه  
انه لا يشرع في هذا الاشارة وهو ان لو كان في الماهية في الماهية لا نأول الظاهر ان ذلك ما يصح  
او كان من مباحث الماهية مقصودا بالذات في المألف الاول فاما في الثالث الشرح المألف في المنطق  
المنطق والمجموع قوله ان الواجب فيها على ان يكون ما ليس في علم الواحد ومن المركبات قال  
ويستلزم في مباحث المنطق والاشارة الى حال مباحث المنطق ولم يقل في حال مباحث المنطق  
كما قال في هذا المقدم والى غير هذا لان لو قال كذا في التمهيد في مباحث المنطق في مباحث المنطق  
جزءه ولا بد من اجزائه على ما معناه قال والدليل على ذلك اشارة الى التمهيد في المألف الاول

المسقط  
في بيان الحاجة الى التمهيد في بيان ما يتصور للماهية وفي بيان الحاشية في حصول التصديق فيجاء به  
وفي بيان موضوعه حصول التصديق لموضوعه موضوعه ان قيل اذ قيل الباب الثاني في كذا  
معناه انه لا يشرع في الاشارة بهذا ولا يشرع في هذا الاشارة وذلك لان المقصود من الابواب الوصول  
بغير اجزاء الكتاب فكيف يصح قوله المألف في بيان الحاجة وموضوعه وهو بحث في  
ايضا فيها على تقديم مباحث التصديق على مباحث التصديق فلا يمكن ان يكون مباحث التصديق في  
قال اما المقدم في مباحث المنطق وانما قدم بيان الماهية في الذكر لان بيان الحاشية في الثاني  
بعد تصوره كذا لان بيان الحاجة يتناقض الى بيان الماهية في الثاني ولم يذكر في الثاني  
في الماهية قبل لا يثبتها في ضمن بيان الحاجة وعلى لان البيان شائع في التصديق وفي الحاجة  
فما يجب به ان الناس يحتاج الى المنطق فاليان متدر في تلك فالحاصل كلامه ان التمهيد في بيان  
ماهية المنطق وبيان مقدمات الاحتجاج وبيان موضوعه فاقدم قال قد يطلق المفرد في  
اشارته الى جواب اعتراض من على التمهيد ان من انما اذ قيل الباب الثاني في كذا معناه  
انه لا يشرع في هذا الاشارة وهو ان لو كان في الماهية في الماهية لا نأول الظاهر ان ذلك ما يصح  
او كان من مباحث الماهية مقصودا بالذات في المألف الاول فاما في الثالث الشرح المألف في المنطق  
المنطق والمجموع قوله ان الواجب فيها على ان يكون ما ليس في علم الواحد ومن المركبات قال  
ويستلزم في مباحث المنطق والاشارة الى حال مباحث المنطق ولم يقل في حال مباحث المنطق  
كما قال في هذا المقدم والى غير هذا لان لو قال كذا في التمهيد في مباحث المنطق في مباحث المنطق  
جزءه ولا بد من اجزائه على ما معناه قال والدليل على ذلك اشارة الى التمهيد في المألف الاول

هذا اللفظ المشترك هو هذا المعنى من معانيه المذكورة ومنها سوال مشهور وهو ان ذكر المفرد في  
التصنيف لا يدل على ان المراد المفرد ما هيما هو المعنى الاخر فان الجملة اعم من التصنيف قبل ان  
للمفرد في مقابلة التصنيف دليل على ان المراد المفرد ما هيما هو المعنى الاخر فان الجملة اعم من التصنيف قبل ان  
والاصل في الاطلاق التمهيد والمألف الاخر اقرب الى المعنى الذي علمه في مقابلة المألف الاخر  
ما يميز من تلك المباحث التي لو كان المراد ما ليس بمفرد يخرج بالمفرد الاشارة الى مباحثه قبل  
خروجه لا يقتصر على البحث في المفردات الموصلة والاشارة الى موصلة لان الموصلة هي  
المفرد الموصلة الى المركبات منها قال اراد بها المركبات التي هي مباحثها في جواب  
ومرارة او كان المقدم الماهية في المركبات فلا بد ان لا يشرع فيها الاشارة الى ذلك المقدم  
بحث في المألف الثاني وفي ايضا عن المركبات وهي المباحث في كذا على ذكر من المألف  
في المألف الثاني يعني ما علم المراد بالمفرد ما هيما هو المعنى الاخر فان الجملة اعم من التصنيف قبل ان  
لان ما عداها من المركبات لا يصح ان يكون قسما له لا وما عداها واصل في المفرد بهذا المعنى  
قال هذا الاشكال في الكلام الشرح ايضا اي كالا اشكال في كلام المتن حيث قال في المألف الثاني  
في النقص بالاشكال في كلام الشرح حيث قال او من المركبات وهو المقدم في الثانية  
او تميز كالا اشكال في المفردات الواقعة في المتن على وجهنا لا اشكال في المركبات  
الواقعة في الشرح على وجهنا لا يقال ما اعترض عليه وهو ما فيها في المفردات من كذا في الشرح  
فيكيف صح التوجيه الثاني لا نأول قوله ان كذا في كذا معناه من ان المقدم في كذا في كذا  
الاول في كذا في اول مباحث المفردات المقدم الاول في المفردات وفي اول مباحث  
التصنيف المقدم في الثانية في المقدمات وكذا في اول مباحث الاخر فاعلم ذلك ان قيل قوله  
مباحث في شرح من قوله ان لا يجب فلم يقدم قبل المقدم لمصلحة من سبقه فيها وقوله

في بيان الحاجة الى التمهيد في بيان ما يتصور للماهية وفي بيان الحاشية في حصول التصديق فيجاء به  
وفي بيان موضوعه حصول التصديق لموضوعه موضوعه ان قيل اذ قيل الباب الثاني في كذا  
معناه انه لا يشرع في الاشارة بهذا ولا يشرع في هذا الاشارة وذلك لان المقصود من الابواب الوصول  
بغير اجزاء الكتاب فكيف يصح قوله المألف في بيان الحاجة وموضوعه وهو بحث في  
ايضا فيها على تقديم مباحث التصديق على مباحث التصديق فلا يمكن ان يكون مباحث التصديق في  
قال اما المقدم في مباحث المنطق وانما قدم بيان الماهية في الذكر لان بيان الحاشية في الثاني  
بعد تصوره كذا لان بيان الحاجة يتناقض الى بيان الماهية في الثاني ولم يذكر في الثاني  
في الماهية قبل لا يثبتها في ضمن بيان الحاجة وعلى لان البيان شائع في التصديق وفي الحاجة  
فما يجب به ان الناس يحتاج الى المنطق فاليان متدر في تلك فالحاصل كلامه ان التمهيد في بيان  
ماهية المنطق وبيان مقدمات الاحتجاج وبيان موضوعه فاقدم قال قد يطلق المفرد في  
اشارته الى جواب اعتراض من على التمهيد ان من انما اذ قيل الباب الثاني في كذا معناه  
انه لا يشرع في هذا الاشارة وهو ان لو كان في الماهية في الماهية لا نأول الظاهر ان ذلك ما يصح  
او كان من مباحث الماهية مقصودا بالذات في المألف الاول فاما في الثالث الشرح المألف في المنطق  
المنطق والمجموع قوله ان الواجب فيها على ان يكون ما ليس في علم الواحد ومن المركبات قال  
ويستلزم في مباحث المنطق والاشارة الى حال مباحث المنطق ولم يقل في حال مباحث المنطق  
كما قال في هذا المقدم والى غير هذا لان لو قال كذا في التمهيد في مباحث المنطق في مباحث المنطق  
جزءه ولا بد من اجزائه على ما معناه قال والدليل على ذلك اشارة الى التمهيد في المألف الاول



فيما وقع به ولا بعد ان يقال قوله وعن المركبات ليس ابتدأ كلام بل من قوله الاول الاول  
فان قالوا يقول ان الاشكال ينفع عن المفردات الواقعة في كلام المتن بما ذكره كرسيد  
الواقعة في الشرح فانما في مقابلة المركبات فقال قوله وعن المركبات لا معنى قوله فقال  
ج انه كما لا اشكال في المفردات الواقعة في المتن لا اشكال في المفردات الواقعة في الشرح ايضا  
قال الشارح والمأخوذة في مواد التبريد لا يقال انشاها مواد التبريد تكون التي عندنا  
عن المواد ايضا فلا وجه تخصيصها عن المواد بالمأخوذة لا نقول انما هو ان يكون  
كل فاعل في شيء هو وان كل فاعل في شيء يكون تركب ولا شك ان البحث في التبريد ليس  
من هذه الناحية وان كانت هي مواد التبريد فاعل في كل شيء بل هو ان يكون فاعل في كل شيء  
قال بعض الاقوال في هذا السؤال فاعل في كل شيء على تقدير ان يكون قوله في المتن متعلقا بقوله يعلم واما  
اذا جعل متعلقا بقوله يجب فلا قوله لا ما هو خارج عنه لا يعلم فيه قطعا ان قبل الكلام ان يقال  
لان ما هو خارج عنه لا يجب ان يعلم فيه قطعا انما ان يكون قيد المتن وعلى التقديرين  
يحصل منه انما هو خارج عنه لا يجب ان يعلم فيه اما اذا كان قيد المتن فلان متعلقا به لا ما هو  
خارج منه لا يعلم فيه قطعا على سبيل القطع والوجوب واما اذا كان قيد المتن فلان متعلقا به انما هو خارج  
منه لا يعلم فيه بوجه من الوجوه واذا لم يعلم فيه اصلا لا يجب ان يعلم فيه اقوله يمكن ان يقال انما  
يخرج من طريقة المنطق الخلق ليس للوجوب دخل في البرهان حتى لو قيل ان لا يعلم فيه لورد الاشكال  
فتركبه ليس بغيره بل بالمتبعية على ذلك لا يقال ان بعض قواعد فن يعلم في فن آخر ولا يمكن جزمه  
لا نقول لا يعلم انه لو علم فيه بل ذكر في كتاب ذلك الفن لمناجاة والمراد بالوجوب ههنا اللابن  
التي هي كاصح قد سمع في شرح المواضع حيث قال والمراد بالوجوب ههنا ليس  
الوجوب العملي بل الوجوب العرفي قال فكون اي يكون الشروع في المنطق موقفا على الشروع  
في المنطق

الموجب

في المنطق فيلزم ان يكون موقفا على الشروع في المنطق لان الموقوف على الموقوف على الشيء موقوف  
موقوف على ذلك الشيء فيلزم ان يكون الشروع في المنطق موقفا على المنطق اي على العلم بها بالمتبعية  
وبدأ سط ذلك يتوقف على الشروع في المنطق وهذا يظهر لزوم الدور وان لم يصرح به ههنا  
فان فنون الشروع في المنطق لا تعل عليه بل على ترتيب المذكور يلزم حدوثه وهو يتوقف  
الشروع في المنطق الشروع في المنطق واجب مع استعماله الا انه يجوز توقف في جزء على الشروع  
في جزء آخر وفيه نظر فاما اذا قلنا ان الشروع في المنطق موقوف على الشروع في المنطق متناه ان  
الشروع في كل جزء من اجزاء المنطق موقوف على المنطق واذا كانت المنطق جزءا منه فيكون الشروع  
في ذلك الجزء ايضا موقفا على الشروع فيه وهو جازي **قال** الشارح فان كان الاول في المنطق  
المتن المقصود من هذا الكلام بيان انحصار الكتاب الذي هو الاشارة الى المسوقة لبيان الامور  
المنتهية وحصل ان الامور التي يجب معالجتها في الكتاب خمسة فيكون اجزاء الكتاب خمسة  
فاجزاء ما يجب ان يعلم هو ما يتوقف عليه الشروع واحد اجزاء الكتاب المنتهية واحد اجزاء  
ما يجب عليه في الكتاب خمسة نظرا فيها من حيث الاتصال واحد اجزاء الكتاب المتناهية الاول  
وعلى هذا التبريد وما يتوقف عليه الشروع ليس مقدمه هي الاشارة الى كون جزءا من الكتاب  
فلا بد من انما هو بل في قوله فهو المنطق ويكون ان يقال متناه فالحق في عيانه وكذا القول في المتناهية  
والمنتهية **قوله** فانه في المنطق انما هو ما سماه الله الرسم وتوقف الشروع في المنطق على الشروع فيها  
اما الاول فلانه لم يتوقف على ان مقدمه العلم فاجزاء الكتاب ذلك العلم وانما ان في هذا الصغرى  
ونقول لا نسلم ان الشروع في منتهى المنطق شروع في المنطق بل شروع في كتابه **قوله**  
فانما ذكره فلان ما يجب ان يعلم انما هو كلام الله ان كل كتاب في هذا الفن ما يجب ان يعلم فيه  
هذه الاشياء المنتهية وكل ما يجب ان يعلم هذه الاشياء المنتهية فيلزم ان ان ترتيبها

الشروع في



كل كتاب في هذا الفن يبين ان يرتب عليها قوسه واجب بان المقصود من الخاتمة ان يقبل  
ان ارد المقصود المقصود الكتاب فلا نسلم ان المقصود من الخاتمة هو المادة وحدها وان ارد  
بالمقصود مقصودا للنفس فسلم كل المقصود هو الكتاب لا النفس فلا يدخ الاشكل واجب غايته  
تزيد بالمقصود مقصود الكتاب وما كانت اجزاء العلوم غير مقصودة من النفس فلما نقصنا  
في مقصود الكتاب فلا نخدور في خروجها عن المقصود بل المقصود ايضا غير مقصود من النفس  
فلما نقصنا في مقصود الكتاب فلا نخدور في خروجها ايضا عن المقصود بل المقصود ايضا غير مقصود من النفس  
لاجاء العلوم فاجاب بان المقصود وان كانت كذلك الا ان لها جهة اخرى توجب الترتيب  
اليها وسواء ترتب الشروع في النفس عليها وما قبل من ان المادة اعم من احوالها فبسيطة  
سواء العلوم توظف فاسد وتوظف بغيرها من عدم التماثل في الكلام اذ قد كان كلامه متناه  
بف ده فاني ابحث فيه عن المركبات المقصودة بالذات من حيث المادة سواء كانت مركبة  
من اجزاء العلوم ليس فيها عن المركبات المقصودة بالذات التي هي الجزم حيث المادة فاسم  
قال واما اجزاء العلوم فانا ذكرت فيها تبليغا يعني ان اجزاء العلوم ثلثة ثلثة واحدة  
غير واقعة في نفس النفس من جهة مناسبة بالمتن فانه كما ان المتن له مناسبة الى العلوم  
ما اعتبره اجزاء العلوم فانه كما ان المتن له مناسبة الى العلوم ما اعتبره اجزاء العلوم  
وانما ذكرت في الخاتمة مناسبة بين مسائل الخاتمة وبين تلك المسئلة فان مسائل الخاتمة متفق  
باجزاء الخاتمة وتلك المسئلة متفق باجزاء العلوم قال الشرح والمرااد بالمقصد منها  
تيلد علم عن دليل المحرر ترتب المقصد فلا حاجة الى بونه ما شاء واجب عنه بوجه الاول الى الاول  
غير مقصود وفي الثاني مقصود والثاني ان في الثاني فائدة رابدة وهي الاشياء بغيرها  
على تدبر معنى المقصد والذات انه تمديد وجه الترتيب على الامور المشبهة في احوالها

عن الدليل

عن الدليل قد نرى ترتيبا الى بيان وجه الترتيب ان قبل لا شك ان المقصد اريد بها مقصود  
التي هي اجزاء الكتاب الذي هو الاشارة فلا بد ان يرتب عليه الشروع بل طائفة من الكلام  
يرتبط بها مقصود المقصود سواء ترتب الشروع على تلك المعاني او لا فنقول معنى كلامه ان يرتب  
بمرتبة على الشروع طائفة من الكلام يرتب على معانيها الشروع فالمقصد منها  
احسن من مقصد الكتاب وانما فسر الاصل لان غرضه بيان ما هو جزء من الكتاب وبله البرهان  
ايضا يشرح استدراك تعريف المقصد وما بينه مما ذكرنا من المقصد التي هي اجزاء الكتاب  
على الاشارة والبيانات المسوقة لبيان الامور المذكورة التي هي معانيها يرتب اشكال نظرية  
النفس لئلا يبعد ان يقال ايضا قد حقق ان الطلاق المقصد على الطائفة المذكورة من الاشارة  
بالجواز وعلى المعاني التي يرتب عليها الشروع بالجملة فاشارة قدس وادخل في معناه  
الجزائي وتعرض لنا الحقيق ترتيبا الى الشروع في وجه الترتيب على كل من الامور المشبهة في  
الشرح اما على تصور العلم ان في الاصل ان يقال اما على ما بينه العلم لان المقصد قال المقصد في  
المتن وسان الحاجة اليه ومقصود هذا المقصد من بيان الماهية تصور العلم فاشارة  
قدس ما سره بين وجه الترتيب على هو المقصود ووجه الكلام ح ان يقال تمام قوله واما  
على بيان الحاجة اليه واما على التصديق بالغاية واما ذكرنا في مقصد ما قبل لا شك ان بيان الحاجة  
والتصديق بالغاية امر اخر فلا وجه لئلا يبعد ان يقال اما على ما بينه العلم والغرض من ذلك في بيان  
الترتيب على بيان الحاجة وتوضيح ان يقال بمرتبة على الشروع فبذلك هو التصديق بالغاية  
واما ذكرنا في الحاجة اليه فاما هو تصور التصديق بالغاية فانه نظري يحصل ببيان الحاجة فحصل  
كلامه اما على بيان الحاجة المقصودة والتصديق بالغاية فلا وجه لئلا يبعد ان يقال اما على ما بينه العلم  
قال الشرح فلان الشرح ان الله ان يقال فهو ان الشرح قال وادخل في معناه

ادخل في معناه

اجاب عن بعض المحتج بان ذكر الخاتمة في سوانع منه بواسطة ويمكن ايضا ان يقال على  
عن الاعراض على الوجه الاول يرد ما ذكرنا ان التصور الذي يرتب في تصور راجع سابقا عليه  
ولا يرد ذلك على الجواب من الاعراض على الوجه الثاني كما يظهر عند التأمل وقد يقال  
انما اشارت في الثاني ايضا في هذا الوجه سديد دون الوجه الاول فذلك قال الاول  
قوله لا نسلم ان الشروع على وجه البصيرة يرتب على الرسم المخصوص فلهذا المراءى به  
في البصيرة العامة التي لا يتبين بالبعد الرسم وبقية مما يرتب البصيرة ولا يتبين بها هذا  
غاية الكلام في هذا المقام قوله وكل مسئلة كذلك فهي من النوع قال الاستدلال في  
قدس من المقصد الكلية المحال من مقصوده النوع بسمه على ذكره ان كل مسئلة من مسائل  
الما دخل في تلك المعرفة لا المقصد التي جعلت جزءا اليكس من قوله وكل مسئلة كذلك هي  
لما دخل في تلك المعرفة فهي من النوع وتلك المعرفة لا يرد اذا اورد عليه مسئلة معينة  
ان يبين انها من هذا النوع واما قوله فلهذا المراءى به فلهذا المراءى به فلهذا المراءى به  
وبما ساء وكل مسئلة من مسائل النوع لا يدخل في تلك المعرفة فلا يحصل من ان هذه المسئلة  
من النوع اجاب عن بعض الافاضل بان من مسائل النوع في قوله وكل مسئلة من مسائل النوع  
لما دخل في تلك المعرفة فكل مسئلة لا يرد وقوله لما دخل في تلك المعرفة فكل مسئلة  
النوع يكون من هذه بعبارة تلك المقصد التي جعلت جزءا اليكس فانه قال الشرح لكان  
طريقه ان يقال قد قدس بيان وجه ترتب الشروع على البصيرة على كل واحد  
من الامور المشبهة في الكلام والظ ان يقال لانه لو لم يعلم غايتها العلم لم يكن له بصيرة في  
فلهذا البصيرة يستلزم عدم كون طريقه فاذا كان طريقه علم فيجب البصيرة فلا يرد  
عدم اللازم عدم الملزوم قوله وذلك لان المقصود في ذلك ان كل علم في العلم

الظن

المختصة المدونة مسائل كثيرة واما صارت علما خاصا بواسطة امر واحد يرتبط ببعضها  
ولولا احد علما واحدا ولم يستحق افرادها بالذات وبن ثم ذلك الامر على علما ان يكون موضوع  
العلم بان يكون موضوعات مسائله راجعة الى شيء واحد كالمادة والكتاب وان يكون محمول العلم  
بان يكون محمولها مندرج تحت جامع لها على كسب الموضوع وان يكون غايتها العلم والاشياء  
لا بد من اجتماع هذه في جهة الواحدة هو الموضوع لان للحوالات صفات مطلوبة لذوات الموضوعات  
والغاية خارجة فحصل كلامه ان المقصود من العلم بان احوال الاشياء ومعرفة احكامها على كسب  
لم تصغر على واحد الا بواسطة امر واحد يرتبط ببعضها بعض فاعترف في هذه الوحدة الموضوع  
فقله فاذا كان طائفة من الاحوال عنده ان الاحوال والاحكام لما كانت مسكونة في جهة  
الوحدة الموضوع وحوال المتعلقة بشي واحد واشياء متباينة متباينة مستندة على احوالها  
متناهية عن حاجتها واعلم ان البناء من هذا الكلام ان نفس الاحوال المتعلقة بشي واحد  
واشياء متباينة علم فلا يتوجب على هذا ما ذكرنا من ان امتياز العلوم كما يكون بالحوالات  
يكون بالحوالات ايضا قوله واما معرفته بان موضوع العلم اي شيء هو الاشياء لا يرتب عليها  
الشروع والظن ولا على وجه البصيرة فان قيل غلبت من المقصد لان المقصد يرتب عليه الشروع  
الظن وعلى وجه البصيرة فاجاب ان المراد بالبصيرة اعم من نفس البصيرة وزياد البصيرة  
قوله قدس لم يميز اليك هذا معنى على ما ذكره المصنف فانه ذكره بغير رسم العلم ليس بظن  
فانه يمكن ان يعرف العلم بان موضوعه اي شيء هو قبل ان يعرف بوجه اخر من الوجه الذي تحصل بها  
البصيرة وان كان مستلزما للمعرفة بالرسم فانه قوله وقد يمتنع عاقر ان مرتبة  
العلم المذكورة منها ان يقال ما هو المذكور من الامور المشبهة اما ان يكون اجزاء المقصد  
او جزئياتها وعلى الترتيبين لا بد ان لا يحصل الشروع بالبصيرة بل هو متبوعا على الاول

الظن



هذا الخلف من كلفنا فيه وجعله بمنى بل والحق ان مقصوده قدس سره هو انه انما قال هذا لان  
الماضي اتم وذلك المضي قد اختلف فيه قبل هو قصته جعلت في قياس وقبل قصته جعلت  
بوجه آخر **قال** الشارح لا يتبع توجع النفس نحو المحلول المطلق قد يقال بهذا اصح  
على المطلق ان التوجع نفس الطلب يكون محصل الكلام ان طلب المحلول المطلق يمنع لا يتبع  
طلب المحلول المطلق وانما التوجع انما وجوده من الطلب فان فيه معنى التوجع في العلم  
الدرجتي فلهذا يتبع التوجع من غير الطلب فان قيل توجع العقل الى الشيء يتوقف على العلم بما ذكر  
والعلم بالشيء يتوقف على التوجع فترد الدور قلنا لا نسلم ان العلم بالشيء يتوقف على التوجع فان  
قد يحصل وفيه سادس مرتبة وحصل منها العلم بالشيء وذلك الشيء لا يكون متوجعا اليه تامل  
**قال** الشارح وفيه نظر لان قوله الشارح في العلم يتوقف على تصور ان اراد بالصور  
بوجه ما نسلم ان هذا الترتيب في التصور الذي وقع في المذهب في تحرير المدعى وحاصله ان  
التصور يوجد ما فاللزام المذكور في الدليل مسلك لا يتم الترتيب اذ المدعي يتوقف  
على التصور بالرسم لا يقال اذا كان كذا المستدل بالتصور بالوجه فيكون مدعا وكذا  
يتم الترتيب لان دليل على وجه يوصل الى مطلوبه وهو التصور بوجه ما لا ينافي مع كلام  
الشارح ان المصداق التصور برسمه في المذهب يكون المدعي الذي يستند في الدليل عليه  
في هذا المقام يتوقف على التصور برسمه فلا يدعي الدليل الدال على التوقف على التصور  
برسمه فان ذكرنا دليل يدل على التوقف بوجه ما لا يكون واردا على المدعي ولو قيل  
الترتيب في التصور الذي وقع في الدليل حيث قال فلان الشارح لو لم يتصور ذلك العلم  
لم يتوجه السؤال فان ملخص الكلام ج هو انه ان اراد بالتصور في قوله لو لم يتصور ذلك العلم  
المحلول المطلق التصور بوجه ما فاللزام مسلك لا يتم الترتيب لمدعي التوقف على التصور

+



















تصديق المستفاد ذكره وبره على ما ورد على انقسام الامام فلا يكون متعلقا على غيره ايضا  
 وقوله فلا يكون متعلقا مستفاد على الدليلين ويجوز ان يكون مستفادا على قوله لا يكون  
 فانه ايضا يدل على عدم الانطباق على شيء من المتصدقين فربما لا يكون صحيحا في نفسه  
 اي مع قطع النظر عن عدم الانطباق قوله لان التصديق على هذا التصديق لا يقبل  
 هذا اذا كان التصديق متعلقا بالتصور لانه لا يمكن فلا يجوز في استقارته من التصديق  
 لو كان عبارة عن الحكم بوقوع المركب منه ومن التصورات الفلانية لا يمكن استقارته من التصديق  
 اقول يحصل كلامه قدس سره ان التصديق اذا كان مستقارا من القول الشارح لم يرتب  
 من انقسام التسمية المستفاد منه فان الوقوف عند بيان الاحتياج الى الجواب لا يخلو  
 وهو التواضع للعلية لا قول الشارح والتواضع للعلية لا يخلو اذا كان التصديق ايضا مستقارا  
 من القول الشارح لم است الاحتياج الا الى التواضع للعلية بالوقوف عند الشارح هذا لو كان  
 ان يقين مراده من رتب الامام وذلك بان يقول المراد بالعلية العلية الدائمة ولا يلزم  
 ان يكون كل واحد من تصورات الحكم حجة وبره ورتبته والجميع المركب من ذلك وكل اثنين  
 منها تصديقا لانه لا يقدح في الحكم واليا ويصح ولا في العلية على الوجه فلا يصدق البرهنة  
 الا على التصورات التي تصدق في الحكم وذلك من رتب الامام بحيث يخالص ومنهم من قال  
 صحح الا تصديقا في شرطه لانه بان العلم المتصور خارج وهو ادراكه ليس بمراد  
 الحكم وطرفه لا هو التصديق وهو ادراكه معروض الحكم وطرفه لا هو التصديق وهو ادراكه  
 معروض الحكم وطرفه لا هو التصديق وهو ادراكه معروض الحكم وطرفه لا هو التصديق وهو ادراكه  
 بان المراد بالشارح هو الجملة في كلام المصنف ليس بطلان الجملة بل الجملة المعقولة  
 بطريق الوقوف على معنى صاحب الكثرة فقال قدس سره على هذا بره على

بره على ما يجب ككثرة من الامور المذكورة لتقابل ان يكون كما ان الادراكات المتشعبة  
 متشعبة كذلك الادراكات المتشعبة لا يكون بوجهها ولا بوجه الادراكات المتشعبة وان رتبته  
 لها متعلق بها فهو متعلق بالوقوع واللا وخرج لا بالادراكات المتشعبة ويمكن ان يجب بانقسام  
 على انشيت فان معنى الادراكات المتشعبة لا يكون الا بعد عن الادراكات المتشعبة كما ان كونها  
 لا يكون الا بعد عن المعروض فالادراكات المتشعبة بمنزلة المعروضين الحكم فاصل كلامه ان الادراكات  
 اما ان يكون معروض الحكم بعد حصوله ولا يتوقف حصول الحكم بعد حصوله على غيره من الادراكات  
 فهو التصديق والادراك المتصور فترتب بل يلزم كما اقول هذا يلزم اذا كان الحكم ادراكا  
 وبوجهها اما اذا كان فعلا او نظرا فلا يلزم على ذلك التصديق ان يكون مجموع التصورات  
 المتشعبة تصور الحكم او تصور الوقوع او العلة او وقوع التصديق بل يكون تصور الحكم او تصور  
 الوقوع بامور الا لا وقوع تصديقا فترتب فان قلت قد صحح لي الى لانس لم يزعم ارتفاع  
 هذا التصديقات في ترك الانسان كاتب على تسمية الالهة وكون الحكم خارجا من كل متعلق  
 حتى يلزم عدم انطباقه على ما يجب الامام ايضا كونه قد صرح المصنف بان الجميع المركب بالحق  
 وذلك باطل اي عدم كون التصديق قسما من العلم باطل اقول ذلك اذا كان الحكم ادراكا  
 اما اذا كان الحكم فعلا فاما تسمية المتعلق ان لا يكون التصديق قسما من العلم وقد صرح  
 المصنف بتسليمه فلا يبعد ان يقال كما ذهب المصنف بترك التصديق من الادراكات  
 المتشعبة والحكم الذي من افعال النفس ولم يكن الادراك امرا متعلقا بالمركب ثم العلم  
 اي الادراك الى بالاطاعة حكم والى بالخدمة وجهل مجموع العاقل والموقوف تصديقا فاعلم  
 عند انقسام القسامين وكلاهما يشتركان في الموصوف وهو المعروف والتصديق مركب  
 من اسمين متعلقين ولا حصة والاقا طريق آخر يوصل اليه فكل جملة خبره قوله



هو ايضا يصدق على تصور الحكم على آية اقول لو كان القسم الثاني عبارة عن التصورات  
 لم يكن ذلك الا كما كان عبارة عن التصورات لكونها عبارة عن ذلك على كبره على ذلك لا يكون المجموع  
 المركب من التصورات الثلاثة والحكم تصديقا وكذا المركب من تصور القسم والحكم فالحكم  
 فالتساوي وجوب العدول ورواها الماخر ارض على التسليم المشهور من وجوب العدول  
 الى القسم فانه فالاولى ان يقال وجوب العدول ورواها الماخر ارض على التسليم ومما  
 فانه وجوب العدول الى ان اريد بالتصديق كذا يلزم كذا وان اريد به كذا يلزم وكذا في التصديق  
 اريد بالاشارة والاولى بالنظر الى قسم القسم واما السداد الثاني فانه ملاحظه خبره وهو  
 اشاعه اخبار التصديق في التصديق هذا لم يصرح به سواه وصرح به سواه الاول على ان  
 ان التصور مقدم على التصديق بل على وجهه فانه مقدم السؤال الذي يتعلق بالتصديق على وجهه  
 بيان ف الكلام في قسم القسم والاولى بالنظر الى قسم القسم على ما ذكرنا فالحكم  
 اقول في التصور قد **قوله** قسم القسم الذي يكون متروكا نحو وان كان في قوله  
 اخبرني ان قوله متروكا يعني قوله المتراجح اعلم ان الاصل فان التصديق بالكلية لما فرغ  
 متروكا كنهيا ولا يكون احسن من ذلك التصديق بقوله اخبرني لا يتردد عن ذلك التزم فانها  
 لا يمتنع ان يكون في قوله متروكا متروكا كنهيا ان الاصل فيه ابهام لا يقتضيه الاخير  
 باعتبار العنق والاضحية بانها المتعلق بقوله يكون احسن في وجه المقصود اما اذا قيل يكون  
 متروكا كنهيا وان كان من بين ان التصور والاضحية باعتبار المتعلق فان الاصل باعتبار  
 التعلق لا يقال انه متروكا كنهيا فانه علم ذلك **قوله** واما اذا اريد بالتصديق فهو  
 منسوب الى العلم الحق المجموع المركب من التصورات الثلاثة والحكم قبل هذا الكلام يعني  
 على كون الحكم خلا ومثل قوله وآخر على الامر المبين لكن قوله لا يظهر وقوله لا يلزم

فانما

لا يلزم هذا التصديق ولا يبعد ان يقال علم علم ان يكون جميع المركب من شي واما وجه  
 يصدق عليه ذلك من ان يكون الامر لا في شيئا ذلك الشيء لا يظهر كون التصديق  
 الذي من التصورات الثلاثة والحكم متبعا من التصور وصدقها لا اشير به غير ذلك لا يلزم  
 ان يكون العلم المركب من شي واما وجه لا يصدق غير ذلك الذي لكون ان يكون ذلك العلم غير  
 متبعا من الامر ان المركب من البرهان وما يقاظه فانما هو يصدق الحمول عليه ويرتفع  
 بحسب البرهان فلا يظهر ان التصديق بهذا المعنى قسم للتصور بل تصور كذا ذكره ثانيا لا يقال  
 كما لا يظهر شيئا لا يظهر قسمه فانه لو كان قسمه فانه لا بد ان يكون متروكا كنهيا  
 تحت شي اقول في متروكا كنهيا القسم العام فانه **قوله** الثاني وان كان  
 عبارة عن الحكم وقد جعل في التسليم فيما من العلم الذي يجوز من التصور ان كان عبارة  
 عن الحكم فيكون قسما للتصور وقد جعل في التسليم فيما من العلم الذي يجوز من التصور فيكون  
 قسما من شي قسما من العلم ان التصور في العلم الا فاضل في وجه التسليم بكونه العلم الحكم فلا  
 بناء على ان الحكم اذا كان اذ كان لا يكون قسما للتصور المطلق بل للتصور الساج وهذا  
 الاصل من كانه يدرك عليه عبارة حيث كان انما يرد وقسم العلم الى مطلق التصور والتصور  
 كما في التصور من شي على ان راوا التصور مطلق التصور في كل من شيين لا للتصور في  
 في احد منها وايضا لا يلزم ان راوا بالتصور في شيين الاول مطلق التصور وفي شيين الثاني  
 الساج وانما اقول في بحثه انما لا فاعلان التسليم لكانت ذلك لا بد من قول كل علم  
 احكامه سواء اريد له كنهيا كما فعله المصنفه في بيان العلم المتصور فقط واما تصديق فورد  
 بالتصديق الحكم الذي هو التسل او لم يرد وورد بالتصور المتعلق اذ كان هو ما عد امتنع في التسليم  
 واما وجهه فانه كانه اجاب به به قدس منه في شي شيء فانه لم يكن ان يجاب







بالا لاجابة التعريف البرهني واللام كل منهما لا يزيل المذهب من مذهب البرهني المستحق  
بما هو اصدق على البرهني ان قبل ما كان العلم هو حصول صورة الشيء فلا حاجة لاجابة حصول في تعريف  
البرهني والنظري قلنا قد صرح صاحب الطائفة قدس سره بان من غير العلم حصول الصورة اراؤه  
الصورة الحاصلة وتقول المراد به الوجود والحق فلا اشكال في ذلك وقد علمنا البرهني على ذلك  
الاوليه ومن يخرجه من التعريف في تصور طريقه ونسبته وقد صرح بان البرهني بهذا المعنى يخرج  
بالعلمي الخالي وفيه بحث فانه بالعلمي الاول لا يصدق الا على العلوم وبهذا المعنى لا يصدق الا  
على العلوم ويمكن ان يقال في حق المعنى الاول على العلوم باعتبار دوامها واما صحتها على  
غير العلم فهي في اعتبار صورته فان المراتب الاوليه لم يتوقف حصول صورته على نظر  
وكتب **فان** اشياء كصور الحرارة والبرودة اراؤه تصور الحرارة اذراك لا تتوقف  
على البرهني يحصل بمقتضى بواحدة احاسن التي تتوقف بها الحرارة لذلك الاحساس التوجيه  
فان العلم هو الصورة الحاصلة من الشيء في العقل او اراؤه اذراك تلك البرهنيات بناء على  
ان العقل هو المدرك لا الحس على ما في تعريف **قوله** ولا اشكال في تعريف البرهني والنظري  
من تصور رتبة ان التصور ايضا في تعريفه اشكال وذلك لان التصور  
تتوقف على غير شئ الى نظر يكون تصور المحكوم عليه والمحكم به محتاجا اليه ومن هذا  
التصور برهني برهني مع انه يصدق عليه يتوقف حصوله على نظر في بطلان التفرقات طرذا على  
قوله المكن يحتاج الى المؤثر لا مكانه قد اختلف في ان احتياج المكن الى المؤثر لا مكانه لا يخلو  
او كما هو وقال الخشون المكن يحتاج الى المؤثر لا مكانه والعلم به برهني والنظري برهني  
قوله اراؤه في الاثنان لان لا يزيل في ذلك لان المكن واسطه في الاحتياج فلا  
يكون الحكم برهني لا يتناول ذلك واسطه في ثبوت البرهني لا يحتاج الى واسطه في التصديق

في

ويستحق هذا في بحث الموضوع اشياء اربعة **قوله** كما هو مذهب الامام قدس سره  
لا يتولى الاشكال على برهني فان التصورات كلها عده برهنية فلا يتصور عده الصورة  
المذكورة وتجب ذلك ان المراد ما هو مذهب الامام هو ان التصديق حركي لا نفسي  
مذهب وهو تركيب التصديق مع بداية التصور واكثر المتأخرين جعلوا التصديق  
عبارة عن المجموع ولم يربطوا الى بداية التصور فيصدق قوله اذ جعل التصديق عبارة  
عن المجموع كما هو مذهب الامام من كونه حركي لا نفسي الاشكال هذا وقد صرح الشيخ  
العلاء في شرح المطالع بان التصديق البرهني يختلف فيه كما يختلف في البرهنيين  
فان التصديق عند الامام لما كان عبارة عن مجموع الادراكات الاربعة فانما يكون  
برهني اذ كان المجموع برهني وانما كان المجموع برهني اذ كان واحد من اجزائه  
برهني فلا يرد الاشكال اصلا على ما هو مذهب الامام من كون عبارة عن المجموع وكان  
قدس سره لا يلتفت الى هذا الكلام بناء على ما صرح به بالصف في شرح المنهاج  
ان التصديق البرهني لا يجب ان يكون تصور طريقه برهني كما ذهب اليه الامام ويجب  
لا يكون كذلك فانما يجب بالبرهني على انفسنا بانها موجودة ومبررة لا بانها حقة  
غير مبررة فباعتبار ان يكون تصور طريقه برهني **قوله** لا كان شئ من الاشياء  
فانما يحتاج الى نظر كان لا يحتاج الى ولا يبعد ان يقال هذا التفسير بناء على انه  
العلوم من الكلام في هذا المقام فانه اذا قل لو كان المجموع برهني اى يتوقف  
حصوله على نظر فاجلنا شئنا بغيره انه على ذلك التفسير على كل شئ بدون التفسير  
لما جعلنا الاحتياج الى النظر والمراد باطل البرهني المجموع الى النظر وقيل ان البرهني يطلق على الإطلاق  
على الاحتياج الى النظر والمطابق للموقف على كل كلامه حيث انه لو كان مجموع التصورات والتصورات

برهني لا اعتدنا اعتدنا واخره يطلق بواقع واللام كل ما كان علمه مشكوك فيه نظر فان المذهب  
هو عدم بداية جميع التصورات والتصورات في علمه هذا البرهني عدم بداية جميع التصورات  
فان الاحتياج الى واسطه لا يكون الا في التصديقات **قوله** وكل في ذلك نظري  
على ذلك في علم الدور والتسلسل ان قبل لا تسلسل في الدور والتسلسل ان يكون انساب  
اوقات هذا التصديق في تصور آخر كمنع من علم ذلك التصديق بواسطه او غير ما وجب لا دونه  
جاء التوقف عند لان الحكم يتوقف على تصور الحكم على شئ لا يتوقف على تصور الحكم عليه  
بوتنه بل باقيا لا انساب في معنى في غاية الغرابة اذ كان الحكم نفس التصديق فاما جواب  
ان التوقف باعتبار انساب يتوقف التوقف ايضا والتوقف ايضا لا يتوقف على تصور الحكم عليه  
شكلا متوقف على انساب وهو على كل شيء في علمه على كل شيء في علمه على تصور الحكم عليه  
على امر **قوله** فاما بعد هذا الشكل يمكن ان يورده بطريق الشك وهو وجه من وجه لا يبعد  
ولا يبعد من شئ برهني وهو انما يملك الحكم على الدليل في صورة واما الاستسلام فانه  
يجب حذره لانه وانما في غير من قبل الثاني ولما كان انما يتوقف على اطلاق الدليل  
بوجه على الشك في العارضة فيجب على دعوى الاستسلام ان يعلق المقدمات التي استدل بها  
فذلك قاله سره في جواب ثلث هذه المقدمات في محصله انساب ان تلك المقدمات  
كسبت على انساب في كل لسان انما لو كانت كذلك لاحتاج الى ما يثبت في وجه الكلام  
فيه واما التسلسل واما غير ذلك ان لو كانت كسبت في نفس الامر وهو محال في المقدمات  
وتصور انما سلمه **قوله** **فان** الشرح والدور هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه القول  
لا بد من جهة واحدة وتوقف المبرهنة بحيث ان يتعلق بالتوقف ويحتمل ان يتعلق بتوقف  
يتوقف كما ظهر عند التأمل والمراد بالمرتبة الواحدة الدرجة فاذا كان الدور مرتبة

في

واحدة كان يتوقف بغير واسطه واذا كانت مرتبة كان يتوقف بواسطه قال  
المحقق في شرح المنهاج وكل واحد من الدور والتسلسل محال بالادوار لان انساب ما كتب  
على ان يتوقف عليه بواسطه او غير واسطه لم يتوقف على نفسه وقال بعض المحققين المراد بالمرتبة  
الواسطه وتوقفه بالمرتبة او بالراتب متعلق بالمرتبة المستند من قوله توقف الشيء على نفسه  
وهو توقف الشيء على نفسه القول بهذا صحيح كغيره والعلوم من كلام الماشي ان يتوقف  
الموقف المذكور حيث قال انما كان الدور مرتبة لا لا يتوقف على الدور وعلى لازمه لا بد على كل  
لما يتناول لا يرد ذلك فان من كلامه انما كان توقف الشيء على نفسه بواسطه واحدة كان  
مرتبة على غير بواسطه وهو بهي اطلاق تدبر **قوله** **فان** الشرح وهو التسلسل  
ترتيب امور في مرتبة المراد بالترتيب كون كل واحد منها لا يتوقف على غيره وهو التسلسل  
العلم والبرهني بعد وهو التسلسل في مراتب العلوم وانما في غير من قبل الاول **قوله**  
فيل عليه ان الامر بالبرهنة في وجه ان هذا السؤال لا يملك له ثبات في المقدمات  
رسمي ان يتوقف على حصول الخط على استحضار الامر بغير ثباته وعلمه ان  
على انشائي ان يكون محددا ومشرطا او علمه حصوله في العلم بمرتبة محددا  
المطلوب لا انما بما هو المحدد لا بما هو المطلوب في ان على وجهه او غير ذلك  
فانه ان يكون حاصلا بمقتضى حصول المطلوب في وجه اعطاه ان من باجود غير ثباته  
فقد وثق الدليل ان كلامه على السبيل كما يتبادر الى الوجود من ظاهر السؤال ان قبل لا يجوز  
ان يرد به لا يرد في غير تلك المقدمات المذكورة **قوله** **فان** الشرح وهو حصول الخط  
على استحضار الامر بغير ثباته ولا يتناول الاستحضار في المقدمات ويمكن ان يقال  
المراد بالاستحضار والاستحضار خلاص الجواب اتولى قوله في بيان الملازمة حيث قال

قول



فان على كذا الترتيب اذا حاولنا تحصيل شي منها الى ابدل على ان المراد بالامور الغير المتناهية  
العلوم فاعلم قولنا **فانما اذا اردت ان المصور في الظن** انما يعقل ان الامور  
الغير المتناهية هي العلوم والادراكات وحاصلها ان الامور غير المتناهية هي العلوم  
فان العلوم المتناهية والترتبات الواقعة فيها والانتقالات ولا يمكن ارادة الثاني والثالث  
فحينئذ الاول ان **نقسم قولنا** فيتمتع بوجوده بالفعل فيه مناقشة فان المقادير توجد  
استعداده التي وتحتاج وجوده بالفعل قولنا في الترتبات المتكررة فيسلك المركب فيكون  
مركب من مقدمات متعقدتان منها متعقدتان من المقدمات الاخرى متعقدتان في حدهما  
انما يحصل المطلوب قولنا حصلنا ابتداء الى بلا واسطة فان المطلوب يحصل من  
المقدمات العنصرية بلا واسطة متعقدتان اخرى ومن المقدمات البعدية بواسطة المقدمات  
الترتبية قال **الشراح** هذا الذي هو على حدوث النفس وحصولها في غير النفس  
ان في من الترتيب وهو انما يلزم من استصحاب الامور غير المتناهية في اربعة غير متناهية فيكون  
ذلك من على حدوث النفس وقد بينا ان حدوث النفس ايضا يستحيل استصحاب  
الامور الغير المتناهية لانها يحصل بالفكر والتفكير في حركة النفس بالقوة التي هي متعقدتان  
البطلان واسطة من الذاق والذات من البدن وسو حاد فيكون الفكر حاد فاما ان  
اكتساب الامور الغير المتناهية لانها لا يحصل في الارادة الغير المتناهية وقال بعض الفاضل  
لمن يريد ان يحصل المطلوب على كذا الترتيب توقف على حصول الامور الغير المتناهية  
مع قطع النظر عن طريق حصولها فانه في الاشكال فانهم قد عارضوا على غير من افاضل  
الرجال قولنا **قد نرى انما** ان اريد بالاستصحاب الاستصحاب كما هو الظاهر  
من كلامهم فقدم ورود السؤال اطهر من ان يخفى فان الناظر فيحصل المطلوب لا يجب عليه

الترتيب

الترتيب انه في حصول استصحاب ما يديه بل انما ان يحصل له قبل ذلك قولنا **ولما**  
قد علم ان التصورات والتعديلات كما حصل السوال على صرح قدس سر في جابته شرح الطالع  
سوان من ان في ترتيبها تقدم في التصورات كما هو كذب قولنا كل تصور ضروري وكذب قولنا كل  
تصور نظري وليس بزم من كذب ثابتين في ترتيبها بين الاصلين في ترتيبها ليس مما لفظنا  
ان ترتيبها ان في قولنا ليس بعض التصورات ضروري وليس بعض التصورات نظري كما ان الالبه  
الا لا يستلزم الترتيب الترتيب الترتيب الترتيب الترتيب الترتيب الترتيب الترتيب الترتيب الترتيب  
قولنا بعض التصورات لا ضروري نظري اي ضروري لان الالبه البسيطة اعلم من الترتيب  
المحدودة ويمكن ان يقال ايضا ليس بعض التصورات ضروري كما هي بعض التصورات  
لا نظريا يمكن سالبه معروته فلا يستلزم المحصل القابل لبعض التصورات نظريا يصير  
مستحده وكذا قولنا ليس بعض التصورات نظريا مستحده ليس بعضها لا ضروريا فلا يستلزم  
قولنا بعض التصورات ضروري لان الالبه المحدودة اعلم من الترتيب المحصل والتعديلات  
ان الترتيب هو وجوده وهو التصورات والتعديلات فالبسيطة والموجبة المحدودة والموجبة  
وكذا الالبه المحدودة والموجبة المحدودة فاما قولنا **فانه** اخر من الترتيب في ان  
فيه لا يقال اذا كان كذا في التعديلات لا ينبغي ان يحكى فيه فلاحاجة الى ايراد الدليل عليه  
فاما قولنا مستحده انه محتمل بحد ايراد الدليل ليس باجباري ولا بد من خلاف التصورات  
فانه بحد ايراد الدليل عليه في السك في وجوده والاضاف فانه **قال الشراح**  
فان من علم لزم ان لا يفرق مناقشة فاما لا نسلم ان من علم للمقدمات بين اثنين ولم  
وجود للمقدمات علم وجود المقدمات على ما يدبر من التركيب الخاص ويمكن ان يقال المراد  
ان من علم ذلك ترتيبه وبين ذلك ترتيبه المقدم قال **الشراح** بان قدس سر في ان

بنا قال

عقل

يقول هذا الكلام لانا بناء على الشهور بزمنا ان تقدم للنفس على الفعل واجب مطلقا واما  
بناء على ايرادنا بغيره ان الالب تصوره بالكون واعتبره بزمنا على النفس على النصف في الكلام  
كأنه لا يبعد عنهم واما بناء على اختياره الترتيب الواحد من الترتيبات التي تتجملها الجوانب  
وهذا الترتيب قال **الشراح** وطنا المتعديتين طرفي المطلوب بين ملاحظة نسبة الى طرفي  
المطلوب ولا يخفى ان تلك النسبة ملاحظة بين الطرفين قبل التصديق فيحصل المطلوب كما بينا  
انما طرفي المطلوب في ترتيبها الى حصول المطلوب ملاحظة تلك النسبة بينه وبينها في  
الملاحظة فقدرنا **قال الشراح** ويكون لبعضها نسبة الى البعض بالترتيب والتأخير  
حاصل بعضهم على ان تلك النسبة لا بد ان يكون في حاله جرتها للمركب وقال ذلك استلزام  
عن كل ترتيب الاربعة فان اجزائها في حاله التركيب لا يتحقق بينها نسبة بالترتيب  
والتأخير وقيل التحقق سواء لا بد ان يتحقق النسبة بين تلك الاجزاء سواء كان حاله  
الترتيب او قبلها وهي قد تكون باعتبار الوجود وقد يكون باعتبار الترتيب ولذا لم يترك  
اعلم من الترتيب بحسب الترتيب واجب الصدق في ترتيبها وان فاعلم ذلك  
**قال الشراح** وبالمنعوتة اي والمراد بالمنعوتة في قول المصنف ترتيب امور معلومة  
وانما قال ترتيب امور معلومة لانك اذا فقت حالك في النظر وجدت انك في تلك الحالة  
ملاحظة الامور المعلومة على وجه ترتيب معين وتبين من جهة الى معين وملاحظة تلك الامور  
ترتيبها في العقل فترى ان تلك الملاحظة الى ملاحظة معلوم آخر وحصوله هو ترتيبه فاما  
بالذات هو المعلومات وصورتها انما هي حطتها فالترتيب تصديقه هو الى ميات المعلومات  
وانما ترتيب صورها في حالها ومن قال ترتيب علوم فقد ابا واما العلوم او اعتبر  
الترتيب الصحيح فكملة اخفى في جوارحه شرح الطالع والمراد بالذات الى حصول وصول الدين

الترتيب

الترتيب في ترتيبها في **قال الشراح** وان يكون في الترتيب ان كان كذا في الترتيب  
الترتيب يكون في غيره من التعديلات وانما فترادف ان لان الترتيب وغيره من الترتيب  
لا يكون الا في الترتيب لانها احكام مخصوصة **قال الشراح** اما الفكر في التصورات  
الترتيب فكملة اخفى في جوارحه شرح الطالع والمراد بالذات الى حصول وصول الدين  
والترتيب في قولنا العلم بغيره في كل متغير حادث **قال الشراح** لان العلم بغيره  
السوال واراد على ترتيبه فكر ترتيب امور معلومة **قال الشراح** وسوا من الاول في  
العلم بهذا المعنى اخفى من العلم بالعلم الاول لانه قسم من الترتيب الذي هو قسم من العلم بالعلم الاول  
**قال الشراح** فانه لم يفرق في هذا الكتاب الالبه وقيل الترتيب عدم اختصاص الفكر بالترتيب  
قولنا معلوم ان هذا في ذكرنا في الكتاب التصورات لم يخفى عن وجهه في ترتيبها  
شبهه بعض لابناني علم بعض اخر فاعلم **قال الشراح** ومن لطائف هذا  
التعريف الظاهر ان من الترتيب فلا بد من ان يكون لطيفة اخرى ويمكن ان يقال لا يشار  
بكل واحد ومن الترتيب الى العلم الرابع لطيفة اخرى وذكر المتكلمين في التعريف  
وسوا العلم والاطمئنان ايضا وقبل استحالة التعريف على كل واحد من العلم لطيفة  
كما ان اشياء على العلم الرابع لطيفة اعلم ان العلم المذكورة في التعريف ليست  
عللا للتعريف وهو انما ذكرنا الفكر على معرفة هو الفعل الخاص وهو الترتيب  
فليس التعريف مادة ولا صورة بل الرابع انما هو لعلوم الترتيب فاعلم ذلك  
**قولنا** كل مركب صادر عن فاعلم ان العلم الرابع انما يتحقق للعلوم المركبة  
الصادر عن انما على الترتيب اذا البسطة الصادرة عن الترتيب لا بد من ان يكونا على  
والبسيطة الصادرة عن فاعلم ان لا بد له من علمه فاعلمه وعلمه خاصه والمركب

العلم



المجلد الثاني

الشارح

بجس معلوم وهو قد خرجت هذه التهمة وكنتي يا شير البها من قول مقدمه  
الكتاب والاحاطه بالصحيح وانما سببها قول الماشد في التمهيد الى مقدمه  
الذي بعد جدا الظاهر ان يقال كنتي يا شير البها من قول نفسه بعض العلماء  
تتقضي الكارهم وادعاءه على العلماء في جميع البحوث التي وقعت فيها المناقضة  
طرق الضرورية في غاية البعد فامل قول **تتم** يريد ان المقصود بالاشارة الى  
قول مقدمه وهو انه يلزم من المقدمات السابقة للاجتماع الى حقيقة تامة ليس  
الى المقصود ولا ثبت الاجتماع الى هذه تامة بل لاظهاره ومن مقوده لانها غير  
ثبت الاجتماع الى حقيقة قانون برجيه في مقوده احوال اي نظر ابريد من الانظار المحضه  
ثبت الاجتماع الى قانون ايسا قيل انما يلزم الحاجة الى قانون المذكوران لو لم يكن طريق  
تيسيل الخائب العلمية غير الكاركن فكما منع فان من الطريق حكمه السعري الشواغل والبنوة  
العلم الى الصحيح وبجواب بان الحاجة الى الظن انما يثبت الى الفيزي يستفيد وان  
انظر والمكب وسم الاكثرون وما سواهم كالو يد بنوة الترتيبه الفاد وجوده يستفيد  
نه فانه واما قول لا يلزم من الدليل للاجتماع الى جميع قوانين الظن فانه يدل على  
اج الى قانون عاصم للذين عن الخطاء في التكرار وبنوة نفس الترتيب لا الترتيب على  
يحتاج الى قانون المنفعة بالمادة فامل قول **تتم** ثم ان كتب به من تلك الجاوي بال  
طريق كال آية هذا على اي من تقدم الجنس على الفصل بالوجوب فله واما على اي من  
به الاستحسان كما هو المحقق فله نفع فضاء لانها اذا حصل الجاوي المجهن في التمهيد  
فيها المطلوب باي طريق كان هو مقدم الجنس او لا الا ان يقال منشاء على ذلك  
بما كتب اللطيف تلك الجاوي لا يمكن ان غير انضمام بل بالبر من الانضمام الى ان

الى السانكون المذكور علامه الشريف واصل الجواب اه لا يثبت الاخراج

المعتمد

والترتيب المعين بدبر قوسه وان وقع خطأ انا في المبادي او في الطريق لم  
يصب قل اذا وقع خطأ في الطريق لم يصب المطلوب اصلا وان وقع خطأ  
في المبادي لم يصب في بعض الصور لانها فان قولنا ريد مرس وكل فرس حيوان نصيب  
الخط و هو نيز حيوان مع وقوع الخطاء في المبادي قوله الفصل يطلق على الفصل الظاهر في  
يعني ان النطق في الكلام الشارح يكن جملا على امرين من الوجوهين قادم الشارح ويؤيد  
بانه انه قانونه الى قبل امن قوله قانون مبدع تحرف للمعنى بالنظر الى نفسه وحده  
انه علم من العلوم وهذا التعريف له بالعياس الى غيره من العلوم وترتبة على  
علم في نفسه والذليخه اقول ان الاشياء في تعريفه بالعياس الى غيره يكون الاول  
توقيف له بالعياس الى غيره كالاحتج على المتأمل فالظاهر ان يقال لما كان بيان التسمية  
جزءا مستقلا من المعقولة ذكره فانها بطريق الاصله فاسم قادم الشارح اذ لا يشترط  
تحليل لما يستفاد من قوله فانها واسطة بين فاعلها ومنفعلا يكون واسطة بين فاعله  
ومنفعلا اي اذا كان المتوسط واسطة بين فاعلها ومنفعلا يكون واسطة بين فاعله  
اذك الفاعل اذ له على الاشياء قادم الشارح لان اثر العلة البعده لا يصلح للمعلول  
تحليل ان احتياج المعلول الى السببية امر واضح لانها لو فرض انتفاء ما وجب انتفاء  
ولا معنى لتأثير الالهي الا بحد الاحتياج واجيب بان هذا المعنى لا يصلح للمعلول سواء  
فان هذا المعنى المعنى احتياجه الى كل ما يتوقف مستقبله بوسط والرتبة مستقبله  
لا بوسط والحق ان التأثير في الوجود ليس الاستدعاء له والغير في بوسط  
قادم الشارح فضلا عن ان بوسط ان فضلا لانها متوقفه فانه مصدر بوسط  
من مستقبله او لا مستقبله فانها واكثر بعد امته للمترقي وبعض كلامه ان اثر العلة



البيضة لا يصل الى المحلول فضلا عن ان يتوسط في ذلك الوصول شي آخر ولا يكون  
 الثاني مستحيما ولا كغيرها من الاول فانه يمكن ان لا يصل الى شيء آخر الى شيء آخر  
 واسطة ويصل بواسطة فاجواب ان المراد بقوله لا يصل الى المحلول انه لا يمكن  
 ذلك والوصول المخصوص في المكان الوصول فيكون ما بعده اكثر استحيما  
 من الاول **قوله** والجواب اذا افترضنا حاصل الجواب انه لا يلزم  
 من عدم وصول الى البعده الى المحلول كون المحلول غير منفصل عن العلة البعيدة  
 فان العلة على ما دخل في وجود الشيء بطرق التأثير ثم ان يكون فاعلا في ذاته  
 او فاعلا لعلته وتوثر في فاعله فاعلة البعده ايضا يكون فاعلا للمحل فيصدق على العلة  
 المتوسطة انها واسطة بين العلة على منفصل في كل حال الى البعد الا لا اجزاء **قوله**  
 والقانون اخر كل الى القانون في اللغة السريانية اسم المسطر ويحمل ان يكون مسطرا كالحاكي  
 وان يكون مسطرا للدول وبما كان فهو مرسوما على الى امور كثيرة في سبب **قوله**  
 والمراد بالانطلاق الاشكال كما صرح به قدس سره حيث قال ينطبق الى شئ من اشياء اخرى  
 شتم على احكام جزئية منه لا يتناول الاشكال كونه حيث يعلم منه تلك الاحكام ولا شك  
 ان تلك البنية حاصلة للبنية الكلية بالمثل تكون متمكنا عليها بالمثل لا بالقوة لانها لو  
 اذ اقلنا زيد في ضرب زيد وعرو في حاله عرو فالحال في جاره فالحال في هذا الجاهلي  
 مشتمل بالمثل على تلك الاحكام ولما اذ اقلنا كل فاعل مرفوع فهذا الامر الكلي مشتمل  
 عليها بالقوة التامة الى الفعل قبل قوله ينطبق على جزئياته تعرف احكامها من غير  
 اذ قوله اخر كل معنى عنه والذي يدور في خلد في دفعه وجهان الاول هو ان يقال  
 المراد باللاحر الحكم المنوع الحكم من التصوري والتصديقي وتوثرنا ينطبق على جزئياته

يخرج المفعول المحكي التصديقي وهو ما يعرف احكام جزئياته من انفسه الكلية التي فروعها  
 بديهية والثاني ان القضية الكلية لا يسمي قانونا مطلقا بل محثا اشتمالها على الفروع  
 بحيث تعرف احكامها منها فلا بد من قوله ينطبق على جزئياته الى ومنها بحث  
 وهو ان القانون اذا كان عبارة عن قضية كلية يستخرج منها فروعها النظرية  
 المتدرجة تنبها فلا يكون تعريف المطلق ساعلا لما لاخره البديهية التي فروعها بديهية  
 ايضا كقولهم الشكل الاول مستخرج والقياس الاستدلال مستخرج وقد صرح بالبيان  
 اقرانه وهو مثل الشكل الاول مستخرج بديهي والفروع المتدرجة بديهية فاعلم ذلك فان  
**قوله** فلا اشكال في القديحات الى الاشكال في منفعلة المطالب التصديقي وقا عليه  
 العاقله اي بالاشكال في الية المسائل القديحة قد يقال الاشكال باق بحاله فان  
 الاله واسطة بين العلة على ومنفعلة لا بين العلة على وفعله واجب ان المطالب التصديقي  
 هو الحكم بمعنى الوقوع واللا وقوع لا بمعنى الاتباع والانتزاع والحكم على الاخر فيل  
 ويصلي بالحكم بالمعنى الاول بواسطة فيكون الاول متصلا فلا اشكال ويرد ذلك  
 بان الاله بين الواسطة بين العلة على ومنفعلة في وصوله وكونه الاتباع اثر  
 العلة على اذ الاثر كما يضاف الى العلة ايضا في النواضضا فظاهر ان الاتباع ليس  
 كذلك فلا يرد الاشكال ان قول ايضا قوله في الكتاب ياتي عن هذا الجواب  
 لان قوله في الكتاب يدل على ان المطلق واسطة بين القوة العاطلة وبين  
 المطالب الكلية في وصول الاكتاب كما يقال المفسر واسطة بين  
 النجار وقطع الخشب في القطع الا ان يقال ان معناه في حاله الاكتاب ويمكن ان  
 يجاب عن الاول ايضا بان يقال معنى كلام الحبيب هو ان كل واحد قدس

**قوله** الشارح وانما منتهى يجب ان يقول الظاهر ان المقدم ما توقف عليه الشروع  
 في العلم على البعده واللامح الشر ويحمل ان يقال المحرر اضائي ويحمل ان يكون اشاره الى  
 ما يقتضيه بعض المحققين من ان مقدمه الشروع في العلم مقدمه برسمه ولا يحسن الشروع  
 اصلا فتصوره بوجه ما فاعلم ذلك **قوله** الشارح فان قلت تحصله الحكم بقول مقدمه  
 العلم يجب حده لا يصلح الا بالعلم كحج سائر العلم بالمسائل القديحة بما آتاه وحال  
 الجواب بتغير الدليل فكانه فال مقدمه العلم مقدمه ليس من مقدمه الشروع لان العلم  
 هو مقدمه في المسائل متوقف تصور العلم مقدمه على تصور تلك القديحات وليس  
 ذلك من مقدمه الشروع لزوم الدور فيتم هذا الدليل ساعلا ما يلزم من الاول  
 استقامه التصور من القديحة في حال بعض الشارحين اذا اخذوا عبارة  
 عن جميع المسائل كان مقدمه مقدمه متوقفة على العلم كحج سائر العلم بمسائل  
 قديحة تبا كما اذا اخذ العلم عبارة عن قديحات المسائل كون مقدمه  
 مرفوعة على تصور تلك القديحات وتصور المطلق جميع تصورات قديحات  
 مسائلة او جميع تصورات مسائلة يمكن حمله مقدمه الشروع اقول في قوله  
 وتصور المطلق جميع تصورات الى نظر وكان اثبات قدس سره لم يتعرض  
 لهذا الجواب فقدا الى التنبية على ان العلم يطبق على التصديقات بالمسائل ايضا  
 قوله لما كان حقيقة العلم هي التصديقات بالمسائل الى قد يقال متوقفا على شيء يحصل  
 بعرفه اجازة المحلولة عليه لا صرح به المصنف ولاش من هذه التصديقات  
 محمول على العلم فكيف يحصل مقدمه مقدمه جميع تلك التصديقات والجواب  
 عنه ان المحققين صرحوا بانها كما يكون بالاجزاء المحلولة يكون بالاجزاء الغير

المحولة قدر **قوله** ولما كان تصور جميع تلك القديحات امر متقدرا  
 لانها تبا بدلتا في الفكر يوما فبوما يمكن ان يكون معناه ان ذلك مقدور  
 في حاله الشروع وح يقال ايضا لانه لا بد من تعقل تلك القديحات في تحصيل  
 كل **قوله** وهو متقدور ولانه يلزم الدور على ذكره تامل **قوله** ولا بد  
 بتمام من شاعره ان معنى قوله ليس عليك حجج متقدمة صحيحة على  
 ان فيها خلافا لمن دليل يدل على احتمال الذي ادعاه بخلاف ما اذا قيل مقدمه  
 مقدمه فان معناه ان هذه المقدمة لا تثبت بخدي فهو طالب لدليل منها فلا  
 يحتاج الى ما تقدمه **قوله** الشارح بيان الاول انه لو لم يكن المطلق بديهيا  
 لا يمكن ان يوجد هذا البيان بوجهين الاول ان لو لم يكن المطلق بديهيا كان كسبيا  
 خارجي في تحصيل كل مشكلة منه الى قانون اخر مختلف منه وذلك القانون ايضا نظري  
 يحتاج ايضا الى قانون اخر فما ان يدور او يتسلسل والثاني انه لو لم يكن بديهيا  
 كان كسبيا خارجي في تحصيل كل **قوله** الى قانون يتقدمه طريق اكتاب **قوله**  
 القانون ايضا نظري فاحتج في تحصيله الى قانون اخر نظري ويظهر اقاما ان يدور  
 او يتسلسل **قوله** الشارح المطلق جميع قوانين الاكتاب لا يقال هذا الكلام على السند  
 لانهم لم يردوا ان ثبات المقدمة المتقدمة فان عرضه ثبات الدور او التسلسل على تقدير  
 تغير العلم **قوله** الشارح وتغير الجواب ان المطلق ليس بحجج اقرانه بديهيا واللا  
 لا استغنى عن قوله ويبحث وهو ان الاستغناء عن تمام المطلق مدعي المعارض فلا يلزم في  
 طريق الساندة كونه في مقدمه من مقدامة ويمكن ان يقال ان ثباتها على صنف مدعاه وكان  
 تيقن ليس المطلق بديهيا واللا استغنى عن قوله ويظهر البطلان مع انه كلام على السند **قوله** الشارح



ان الحكم اذا كان فعلا يصل ان ذلك المعنى الى المطالب التصديق فلهذا يتوجه عليه  
ان الافعال لا يكون اثرها على فعل قول **قوله** واما بناءه على انه المراد من هذا  
الجزء ان يصير الدليل قسرا فيكون ان يحل كلام الشارح عليه بان يتوجب تقدير ومضاهج لانها  
واسط من القوة العاملة ودرجها في المطالب الكسبية في الكسب ولا بعد ان يرى  
بالمطالب معناه اللغوي وح لا حاجة الى تقدير فان المبادي ايضا مطلوبة من المطالب  
المعروفة فانهم قال **الشارح** وانما قال تصمم مراعاتها قبل على المسائل لان  
رعاها المنطق عاصمة بل تنقسم عاصم ورعايتها شرط اقول في كلام الشارح حيث  
قال انما تصمم مراعاتها لان المنطق ليس من نفسه تقوم على الخطاء اشارة الى ان في  
المصنف مجاز وانما كان ذلك ليقينه على ان الرعايات لا يتبينها قال **الشارح**  
فالا لا يترك الجنب انما قال بمنزلة الجنس لانهما عرض عام له على ما يصرح به او رد  
عليه فانه صرح المصنف في مباحث القول الشارح به لا يجوز التعريف بالعرض العام  
مع الخاصه اوضح الفصل اقول بوجه ذلك قوله وسموه فاعلم قال **الشارح** والالامة  
للمنطق ليس في نفسه لا يقال ان الالامة تحصل للمنطق بالقياس الى نفسه قال  
بعض الحكماء السائل ان البعض لا يقول ان حصول الالامة لبعض افانما هو بالقياس  
الى البعض الاخر لانفسه وحصول الالامة لنفسه بان يكون حصول الالامة لكل من  
مسألة بالقياس الى نفسه بل يقول ان الالامة لا تحصل لمسألة من مسائله  
بالقياس الى سائر افان من فان حصول بعض منه من بعض بطرق يربى على ما يجي  
فما على قال **الشارح** وهما فائدة جميلة اي في تعريف المنطق بالرسم فائدة  
جديدة من ان معرفة الشرع في العلم معرفة يجب درجها لا يجب حده وخصيئته

بناء على ان معرفة كل علم سائل ذلك العلم قوله واما الموضوع فاما اخصه اليه  
بمعرفة بديه بعض المسائل المراد بالمسائل الحيوانية المتعللة بالموضوعات  
بذلك قوله لم يتطرق اليه وتلك الحيوانية انما يرتبط بسبب الموضوع بعضها  
بعض من موضوع علم واحد او يمكن ان يراود بها القوانين وقيل المراد بالمسائل في  
الشارح حيثما كل علم سائل ذلك العلم في القضايا المذكورة في العلم سواء كان  
مبهمه حده في هذا العلم او لا وبقول من هذا الحق يتبين ان المبادي والموضوعات  
مندرجه تحت المبادي على حق القول فيه نظر لانه على ذلك التقدير لا يتبين اول  
المسائل الا المبادي التصديقية فبقا ول الموضوع ايضا على تقدير ان يراود  
التصديق بوجود الموضوع والحق ما افاده قدس سره من ان المقصود بالاداة  
هو المسائل او التصديقية بها اذ الرسوم المذكورة للعلوم لا يصدق الا على  
المسائل او على التصديقية بها شكلا تعرف المنطق بانه قانونه لا يصدق الا على  
المسائل وتعرف التصديقية علم باصول يعرف بها احوال او افعال الكلام حيث  
الاعراب والبناء لا يصدق الا على التصديقية بمسألة قوله **فلملك** فلك  
من تسامح بناء على شدة احتياج العلم اليقيني لا تتركه الاجزاء مع انه يجوز  
اي لعل انك تسامح مع انه يجوز ان لا يتوقف على تحصيله في الخارج اي لا  
على صحة وتحصل واستحاج جميع مسائله بل يتوقف على اعتقاده وتصوره  
والفيلسوف ان وضع اسماء العلوم لها وضع عام والموضوع رخصه قال **الشارح**  
الشارح وليس ذلك من مقدرة الشرع لان معرفته يجب حده وخصيئته  
يتوقف على الشرع في العلم فلو كان الشرع في العلم موقوف على حده لزم الدور

يتوقف











الشارح اشار الى الاوضاع الذميمة واقامه للمصالح المحمودة الظاهر ان اقامه عطف على اشارة  
كل من جعل الاوضاع الذميمة لا يوجب اقامه المحمودة المحمودة كما يوجب اشارة الى الاوضاع الذميمة  
شأنه **قوله** من اراد انما مطلقا مخرج المطلق من هذا الكلام ومع اقترافه في المخرج  
ان حال حكم المخلوقات تصوره والتصور هو مخرج المطلق ان اراد انما مطلقا مخرج المطلق  
فهو ظاهر الشاهد فان المطلق لا يثبت عن جميع احوال المخلوقات لان من احوال المخلوقات كونها  
موجودة والمطلق لا يثبت عنه وان اراد انما مخرج المطلق من حيث الابطال كالابطال  
من جهة الموضوع وفي كل فرد مخرج مخرج في ذلك العلم اذ لا بد في كل علم من كون مخرج  
مسلم البرهنة فلم يكن من الاوضاع المطلوبة لهذا في هذا الفن بل بحث ان يكون الموقوف عند  
احوال الاوضاع الموصولة بغيرها كونه موصولا وانما تقرر الدقة في قولنا قبل الموضوع هو الابطال  
لان في علمه انما ليس بظاهر هذا التوقف في مخرجات العلوم **قوله** انما الابطال  
الى قبول التصوري الا اقامه اذ اقم على العلوم التصوري بانه رسم او امر كان جهاه اذ وصل  
الى الجبل التصوري لا واسطة خفية وبذلك يضيح عدم صحة ما قيل من ان ليس في المطلق  
مستلزم لهما الابطال **قوله** وفصلا وخاصة اعلم ان الفصل الى امر بحيث  
عنا على ان يوجب الابطال مخرجات الاتصال وانه مخرج يتوقف عليها الابطال  
**قوله** وذكر ان لا مخرجات على سبيل الاستطراد لان البحث عن الموصولة في علمه غير  
مخرج ليس شاملا منها كونه ذكره على سبيل الاستطراد ولما لم يكن ان يكون لا بد ان يثبت  
في هذا الفن ولا يفتقر على الابطال الموصولة الى التصديق **قوله** واما اثبات  
ما يتوقف على الابطال الى قبول التصديق في قول الظاهر ان مخرج هذا القسم من احوال الموضوع  
التصورية التي يتوقف عليها الابطال الى قبول التصديق ككون المخلوقات التصورية مخرجات

وقد كانت

وحيث كانت **قوله** الشارح والمطلوب الى التصديق التصديقات لا يقال ان الموضوع المخرج  
من قبل الموصولة الى التصديق وليس من قبل التصديقات فلا يصح قوله والموصولة الى التصديق  
التصديقات لان قول الموصولة الموصولة الى الموصولة وليس من قبل الموصولة كما اشير اليه في البحث  
والموصولة لان في كلام الشارح على التبيين سم الكلام ولم يخرج الى التصديق المذكور  
والموصولة الى التصديق وهو الكليات الخمس لئلا يقال ان احد من الكليات لا يخرج  
الذي ليس بموصولة اصلا ويمكن ان يقال انما يصح ذلك على حسب المستحسن فمنها من  
سواء ان تخرج غير المتأخرين فاذا عرفت لما في البرهنة يكون النوع موصولا بعد فاقم  
**قوله** ولما ثبت ان هذا النوع الى اقامة اشارته الى الموضع فاقم اذ اقم ما يوجب قبول  
الشارح لبيان ان لو كان كل واحد من قبل التصورات قد قدم على كل واحد من قبل التصورات  
فوجب كونه في الشكل الاول وهو مخرج **قوله** الشارح اما ان يثبت  
ان قبل الظاهر تقدم قوله اما ان يخرج الى التصديق مباحث طويع الدليل فتوضح تلك  
البداهة بوجوب الشاهد **قوله** اما ان يثبت على وجهه وبين المديني وهو قوله والتصديق  
كذلك وهو ان تلك المباحث تقع الفصل من وجه المباحث المتعاقبة قوله اما ان يثبت  
فانهم **قوله** وكذلك لا يثبت على تصور النسبة الفكرية المأبودة ما سواء كان بينهما اول  
قبل تصور النسبة تابع لتصوره فيها فان كانا مستقرين بالوجه فهي متصورة بالوجه وان كانا  
مستقرين باكثر فهي ايضا متصورة بالوجه **قوله** وهذا معنى لان نحن نسب الفكرية  
على تصور **قوله** وهذا انما هو انما ان قبله من هذا التصديق فساد المديني والدليل  
اما في الدليل فاعلم ان في الاول واما فساد الوجه المديني فاعلم انه انما هو نسب الفكرية  
وقد اكد على وجوب المخرجات الشاهد في الدليل فاجاب انه غير من الدليل على هذا التصديق

وقد كانت



على الاول مع انما هو موعود من قول الموروث الواسع ان يقول المورث وقد يكون من كبح  
 انه لم يكن قوله لا شاع الحكم من جعل من حيث كونه دليلا على الاول فان المورث احتاج  
 التصديق ليقول ان نسبة واستحقاقه بدون تصور لا يوجب ذلك واما على الثاني فلان  
 المدعي يستدعي التصديق في النسبة واستحقاقه بدون تصور لا يستلزم كبح من ان يكون التصديق  
 في الواسع لا ملازم على هذا التصديق في النسبة **قال** هناك وجه رابع لم يتم ما عرفت اذا اريد به  
 في الموضوعين الاتباع من استدعاء التصديق تصور الاتباع واما اذا اريد به النسبة في الموضوعين  
 وهو ان لا يكون قوله من جعل من **قال** الشارح او الاتباع النسبة ان قيل  
 على هذا التصديق ايضا لم يتم من جعل من في الاتباع ايضا فانما يتحقق بدون تصور في  
 على هذا التصديق لو كان الاتباع مطلقا متصفا وخلص هذا الكلام جواز ان يقال لو اريد به  
 الموضوعين الاتباع لم يتم استدعاء التصديق تصور الاتباع واللائمة مع ذلك ولم يتم  
 الحكم في الموضوعين الاتباع والاتباع ايضا بطريق السائل لا يتم بطلان اللزوم وانما يثبت ذلك  
 لو كان الحكم او ما كان اذا كان فعلا كما هو في المصنف في تصديق تصور الاتباع **قال**  
 المستدل في هذه المسئلة انه يتم استدعاء التصديق تصور الاتباع يعزى الى حيث  
 قال لا بد من تصور الاتباع ولم يربب احد من المصنفين وجهه في هذا السائل وقال لا يتم  
 الملازمة المذكورة التي ادعيها بكونك لو اريد به الاتباع المستدعي من استدعاء التصديق تصور الاتباع  
 بحيث نسلم وقد فرقت بين قول اللام في المصنف وقول المصنف هذا التوهم صحة عطف الحكم  
 في قول اللام على العتاف وهو عطف عطف في قول المصنف فاما عطف على العتاف لم يتم استدعاء  
 المذكور فعلا فانما يستدل الملازمة بانه لا يصح **قلت** في قول المصنف ايضا على العتاف فهو قوله  
 فلا يفي ان في هذه الملازمة واما انما لا يلاحظ فعليه الحكم وادركته وان تمتمت مع الملازمة او لا يلاحظ

سبب ان يتم من هذا المقام فانه من الملاحظ في قول في هذا المقام **قال** الشارح قال  
 اللام في المصنف كما يتصور لا بد فيه من ثبوت تصورات قال المصنف في شرح المصنف ليس بوجه  
 ان التصديق عبارة عن هذه التصورات الثالث لا لو كان عبارة عنها لوجب ان يتحقق ما يثبت  
 التصديق كما يتحقق هذه التصورات ومن المصنف كذلك بل لا بد مع هذه التصورات الثالثة  
 لانه لو كان عطف على المصنف من اوراق وهو الاتباع الحكم باللائمة المقصود من الطرفين  
 من ان يكون التصورات في جمل التصديق رابطة على هذه التصورات الثالث لان تصور  
 الاتباع الحكم باللائمة من الطرفين **قال** يكون شرطها ما عرفت من التصديق بل الواسع في نفسه  
 مع التصورات **قلت** في الاتباع الحكم باللائمة بينهما فقط هذا كلامه الذي صرح به الحكم وشرحه  
 تصوره فاعلم ذلك **قال** وايضا يلزم ان يكون ذكر الحكم في المدعي لغا **قال** ذلك اذا  
 كان الحكم اذ كانا اذا كان فعلا فلا اذكر الحكم **قال** تصوره السابق على هذا **قال** لا بد  
 في حصول التصديق من تصور الحكم وهو تصور الحكم هذا والاعمال ان يقول هذا السائل ان  
 قوله لا شاع الحكم لا يقتضي وجوب تحقق هذه التصورات عند تحقق امر التصديق لكن لا يلزم من  
 ان يكون هذه التصورات داخل في ما يثبت التساوي لانه ان يكون حصولها عند تحقق  
 ما يثبت التصديق لا لا تماثلها فلهذا يلزمها من شرطها ما عرفت عنها والمدعي وجوب هذه  
 التصورات فيما يثبت **قال** لا بد فيه **قال** ان يجب ان المدعي يثبت التصديق  
 عليه مع قطع النظر عن شرطها او عن شرطها بان تقدم التصور على التصديق وحصول  
 بوجه ما ان التوهم **قال** الشارح واما المقالات مثل المقارن الاولى  
 في المقارنات **قال** في المقارنات اما هو موعود من المصنف او ما موعود من المصنف او يكون شاع



































١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

١٥٠

١٥١

١٥٢

١٥٣

١٥٤































لا يكون بينهما المساواة بل العدم من وجه واجب فليس بينهما خيرة بل كل من المتساويين  
 لا يصدق على مفهوم الاخرى يصدق كل منهما على الآخر فلا يصدق على كل من المتساويين  
 بدون الآخر فحال ان قيل ان يصدق تمام المشرك الذي نرضى ان لا يصدق على مفهوم تمام المشرك  
 فلا يصدق على مفهوم هذا الوجه على ان يكون ذلك في اذ يمكن ان يصدق ذلك بعض على  
 مفهوم تمام المشرك كما اذا كان من تمام المشرك من يصدق على مفهوم تمام المشرك  
 والحق ان ما افاده الاستدلال هو انه يرضى من ان يصدق بعض تمام المشرك على مفهوم تمام المشرك  
 وفردية لم يرضى اذ يصدق كل من المتساويين على نفسه لا في فردية كل منهما فلا فرق ان كانا  
 فردا لا في نفس الآخر فان قيل ان يكون في اذ يمكن ان يصدق بعض على مفهوم تمام المشرك  
 كما ذكرنا لا في مطلق بعض تمام المشرك فلا يرضى ذلك فلا يرضى عن ان يرضى عن مفهوم تمام المشرك  
 في صورة يمكن صدق كل من المتساويين على نفسه فلا في المسمى والمطلوع العام فان كانا متساويين  
 على نفس الآخر كما في نفس فلا يرضى فاذ لا شك وان العلم ان المتصور من في بيان بعض تمام المشرك  
 وخصيته ما يرضى اثبات تساوية تمام المشرك يستحق خصيته وان لم يرضى بهذا الوجه  
 فانما في خصيته فليس في هذا المقام فانه من الموضع التي لا يطلع عليها الا بالارادة  
 الا ان كان الرقادة ولا يطلع عليها الا على اولى البصائر فافاده **قوله** ووجه  
 بانما هو الكلام هكذا **قوله** فترد دليل مصرحة المادية في انفسه والفصل يرضى  
 السبب وحينئذ السبب المذكور في البرهان لا يرضى فافاده وعلية كون تمام المشرك ان في بعض  
 من تمام المشرك **قوله** انما ان يقال لا يجوز ان يكون هذا انما يشهد بعضه  
 الاول بان يكون باذنه الحاصلة نوحان متساويان وبما يرضى على ما يرضى ان ذلك كل من  
 والشجر فافاده ان متساويان وبما يرضى المادية انما ان يشرك كل منهما بما يرضى ان  
 في فاع

ان يرضى

في تمام المشرك فان النور متساويان في الجوان وهو تمام المشرك بينهما والشجر متساويان  
 في الجسم انما في السقف انما وهو تمام المشرك انما في السقف انما في السقف انما في السقف  
 في النور متساويان في الجسم انما في السقف انما وهو تمام المشرك انما في السقف انما في السقف  
 حينئذ هو تمام المشرك الاول فان تمام المشرك من المادية ووجه بيان تمام المشرك ان في  
 تمام المشرك من المادية والنوع الذي باذنه انما كما انما فلا يكون هناك تمام المشرك  
 انما فافاده **قوله** وهذا الاخر من مما لا يرضى له ان يقال ان يقول  
 دفع الاخر من مضي على ثبوت عدم توازن ان يكون المادية واحدة وبما لا يرضى  
 فلا يكون احد من الآخر لا على ثبوت ذلك منها فلا حجة في ذلك بهذا الدليل  
 لعدم ثبوت ذلك متساويين في دفع الاخر من مضي على ثبوت هذا الدليل من مضي على  
 توازن ان يكون المادية واحدة وبما لا يرضى ان يكون احد من الآخر لا على ثبوت  
 ذلك في موضع **قوله** ان من جود المادية ما يرضى لافاده كما قد يقال  
 ببساطة المادية لا يمنع الاشارة لجواز ان يكون جود تمام المشرك من المادية ببساطة  
 واجبة ان المواد بالمادية ببساطة هي المادية ببساطة وبما يرضى ان يكون  
 من جود تمام المشرك من مادية لا يكون بياننا وبما يرضى جود تمام المشرك لا يكون من  
 ببساطة يكون هذا الجزء من المادية ببساطة التي لا تتساويان في هذا الجزء  
 انما انما يمكن ان يكون جودا عاما ببساطة الى البساطة فافاده الدليل هو  
 ان لا يمكن في كون الجزء فصلا جودا في الجوان انما ان تمام المشرك من  
 تمام المشرك لا يحصل به التميز كما يحصل بالعرض العام من حيث ان عرض عام متساويان  
 في تمام المشرك فافاده الكلام فافاده في الجوان ان يقال لا يشتم ان جزء المادية

يستلزم جود تمام المشرك من المادية انما في الجوان وهو تمام المشرك انما في الجوان وهو تمام المشرك  
 في الجسم انما في السقف انما وهو تمام المشرك انما في السقف انما في السقف انما في السقف  
 في النور متساويان في الجسم انما في السقف انما وهو تمام المشرك انما في السقف انما في السقف  
 حينئذ هو تمام المشرك الاول فان تمام المشرك من المادية ووجه بيان تمام المشرك ان في  
 تمام المشرك من المادية والنوع الذي باذنه انما كما انما فلا يكون هناك تمام المشرك  
 انما فافاده **قوله** وهذا الاخر من مما لا يرضى له ان يقال ان يقول  
 دفع الاخر من مضي على ثبوت عدم توازن ان يكون المادية واحدة وبما لا يرضى  
 فلا يكون احد من الآخر لا على ثبوت ذلك منها فلا حجة في ذلك بهذا الدليل  
 لعدم ثبوت ذلك متساويين في دفع الاخر من مضي على ثبوت هذا الدليل من مضي على  
 توازن ان يكون المادية واحدة وبما لا يرضى ان يكون احد من الآخر لا على ثبوت  
 ذلك في موضع **قوله** ان من جود المادية ما يرضى لافاده كما قد يقال  
 ببساطة المادية لا يمنع الاشارة لجواز ان يكون جود تمام المشرك من المادية ببساطة  
 واجبة ان المواد بالمادية ببساطة هي المادية ببساطة وبما يرضى ان يكون  
 من جود تمام المشرك من مادية لا يكون بياننا وبما يرضى جود تمام المشرك لا يكون من  
 ببساطة يكون هذا الجزء من المادية ببساطة التي لا تتساويان في هذا الجزء  
 انما انما يمكن ان يكون جودا عاما ببساطة الى البساطة فافاده الدليل هو  
 ان لا يمكن في كون الجزء فصلا جودا في الجوان انما ان تمام المشرك من  
 تمام المشرك لا يحصل به التميز كما يحصل بالعرض العام من حيث ان عرض عام متساويان  
 في تمام المشرك فافاده الكلام فافاده في الجوان ان يقال لا يشتم ان جزء المادية



اذا لم يكن فردا لجميع ما عد اليه يكون غير المتماثل في كنهه **قوله** الطيف في العبارة  
 قد توجه بان المراد بعض تمام المشترك منها ليس جهة بل فردا منه وشيخه عايد الى  
 البعض المذكور اولا الذي هو القوة لا الى هذا البعض الذي هو القوة فحصلت المسئلة  
 بنسبة الى فرد من تمام المشترك بساوي ذلك الفرد الذي هو اعم من الكمالات  
 السابقة ولا يعني ان هذا الفرد صحيح كمن خلاصته على خلاف المتبادر فكيف  
 لا يقال كيف يتصور تساوي بعض تمام المشترك مع تمام المشترك العايد الذي ينبغي ان  
 المسئلة وقد وجه بعض تمام المشترك بدونه في الكمالات السابقة على ان يقول  
 ذلك ان يشي الى بعض تمام مشترك اعم من الامور السابقة فحقا وجه ذلك البعض  
 وجه تمام المشترك الاخر وكلا وجه تمام المشترك الاخر وجه ذلك البعض تعالى الابهام  
 مثلا بعض تمام مشترك الذي هو الجوهري وانما وجه لوجوده في الكمالات  
 بدونه يكون مشتركا بين المتبادر والباقي الذي باقوا الجوهري وليس هو تمام  
 المشترك بينهما بل تمام المشترك هو جسم المتالي وقابل الابهام اعم من ايضا لوجوده بدونه  
 في الجاهل ويكون مشتركين المتماثل والباقي الذي هو باقوا الجسم المتالي وليس هو تمام  
 المشترك بينهما بل تمام المشترك هو الجسم الذي يساويه قابل الابهام ويجمع الجوهري  
 ويعلم الجوهري وانما وجه المتالي فاعلم ذلك **قوله** الشرح وان هذا الى ان الجوهري  
 فصل على كل من التقديرين **قوله** الشرح فالما بين ان كان له الجسم  
 كان فصلا بينا بينا في المشاركات الجسمانية او روي على ان لا يشارك ذلك  
 فاما لو فرضنا ما بينه مركبة من الجسمين الاخرين متساويين والمتماثل  
 كان كل واحد من المتساويين فصلا لما بينه وبين المتماثل في المشاركات الجسمانية  
 الوجود

الوجودية لا الجسمانية يمكن ان يشارك في المتساويين فصلا بمعنى فصل المتماثل المتماثل  
 الترتيب الا ان المقام بتمام الجسم وان يشارك ايضا بان يشارك لا بد من ان يكون لهما فصل  
 يشارك في المشاركات الجسمانية وسواء في وجود فصل آخر في المشاركات الوجودية  
 الشرح وهذا ما وعدناه في الفصل الثالث يعني هذا ما وعدناه في اول الفصل من ان الكلام  
 المتماثل في المتماثل في المفردة كما ستعرف ان قيل المعلوم من هذا المقام ان الكلام في الاقوال  
 المفردة لا يشارك في الاقوال وقد علم ذلك من صريح كلام المصنف في اول الفصل حيث  
 قال الفصل الثالث في المتماثل في المفردة فلما بدت في هذا الوعد فيجب ان لا يشارك في الاقوال  
 بالمراد منها ما يشارك في المركب وهو لا يعلم من كلام المصنف في كلام الشرح في اول الفصل  
 ان الكلام سندا في المتماثل في المفردة التي يشارك في المركب كما ستعرف في آخر الفصل وهذا المعنى  
 انما يعلم من هذا المقام كما لا يعني على قولنا ان المقام **قوله** الشرح فانه اذا سئل  
 الانسان او عن زيد باي شيء هو في حقيقته فاجاب انه لما من او حواس قال صاحب  
 الشرح في الشخصيات اما ان يشترط فيها ما او يشترط من من ذوي العقول وبما في غير  
 ذوي العقول فان يشترط فيها ما يطلب به عرفا تمام ما بينه القوة لا الجسمانية  
 ان يقال في جوابه الشرح كما او شترط عن زيد باسوفيقال في جوابه انه حيوان فان طلق  
 واذا شترط من من ذوي العقول وبما في غيرهم فانما يطلب به ما بينه عن يشارك  
 في نوعه فلهذا يجب بما بينه القوة كان خطأ مثلا اذا سئل عن شخص انساني  
 فربما ان يقال بالجزء من شدة فعله ان فلان او الذي يحكم كذا او ان فلان كذا وكذا  
 اذا سئل عن جريته اي جريته هي التي لا يشارك في الفعلية العقلية ولا في الجاهلية  
 ان ما يستفاد من كلامه وموافاق السؤال باي الشخصيات انما يطلب به ما بينه عن يشارك



المتوجهة الى الشخصات المتساوية لا يشان عنهما في ما ذكره الشارح من انه اذا  
 قيل عن زيد ما في كذا هو في حيزه فالحجاب انه مطلق وحساس مطلق قوله  
 اذا قيل عن زيد الانسان اي في موكان الخطا بغيره في الجدة اعلم ان السائل في  
 انما يطلب بغيره المستعمل عن عايشا كذا شيئا اضيف بغيره في شيئا اذا قيل الانسان  
 اي هو انما يطلب بغيره الانسان في المشاركات في اليونان فاذا قيل عن  
 الانسان في كذا هو في حيزه بطلان الفصول والمواعين المبرزة من المشاركات في شيئا  
 واذا قيل عن كذا في جسم هو في ذاته بغيره بغيره في عايشا كذا في نفسه  
 في عايشا كذا في الابداء واذا قيل عن كذا في الابداء والابداء في حيزه  
 فاقول ان السائل في كذا هو في ذاته الا انه حاصل السؤال ان يحصل التعريف هو كل  
 يحل على الشيء في جواب اي شيء هو في ذاته الذي يطلب به المميز فالطلب ان كان المميز  
 من جهة الابداء في حاصل التعريف كل يحل على الشيء في جواب اي شيء هو في ذاته الذي يطلب  
 المميز من جهة الابداء فيخرج الفصل البيد من الفصل جذا وان كان المميز في الفصل  
 التعريف كل يحل على الشيء في جواب اي شيء هو في ذاته الذي يطلب المميز في الفصل  
 فدخل في التعريف نفس فصله وخواصه يحصل الجواب ان قيدا آخر بغيره في التعريف  
 وهو عدم كون المميز تمام المشترك وذلك بغيره بغيره المقابلة بهذا او كانت في هذا  
 ان الجنس حيث هو جنس يعني ان لا يحصل في التمييز اسلا وكثيرا ما عرفت  
 ذلك على الافاضل وتصنف تحت الاول ولم اجد احدا حاتم حول تحت هذا  
 الكلام غير الامام العلام الذي لم يفرق بين الامام فانه قال في الملحق ان الجنس

من حيث هو جنس لا يكون متولفا في جواب اي شيء هو لان الشيء لما يكون جنسا حيث  
 من حيث هو جنس وهو بهذا الاعتبار ليس ان يكون متولفا في جواب اي شيء هو فالصواب في الجواب  
 هو ان السائل المذكور انما يقال انما تحت ركني الثاني من الترتيب وفتح وفتح الجنس في الجواب  
 من حيث هو جنس لا يفرق اسلا ولكن هذه الغاية على كذا كذا فانها من اللطائف والاسرار  
 قوله ولا الفصل لا يفرق اسلا بغيره فاللغز لا فاضل ان اردنا ان لو كان مركبا للجنس  
 هو الفصل يحصل فصل يكون ذلك الفصل فضلا تريبا وبسبب ان الجنس الفصل لا يكون اعم  
 من الجنس النوع ولا يمكن الفصل احصائه وكذا لا يكون مساويا له فانه لا يكون له جهة واحدة  
 حيث ان في مرتبة واحدة فيكون الجنس الفصل احصاى الجنس النوع يكون فصل الفصل  
 على وجه عايشا كذا في احصاى جذا فيكون هو الفصل لا يفرق بغيره على انه يمكن ان يكون  
 جنس مشترك في جنس النوع ويكون الفصل احصاى منه اسلا لو كان الجنس مركبا من جنس  
 واحد مطلق يكون جنس اعم من جنس نوعه الذي هو اليونان اعني الجنس الثاني مع ان الجنس  
 احصاى الجنس الثاني وان اردنا ان يحصل في مرتبة فصل او فلا يكون الفصل لا يفرق اسلا  
 فان الفصل لا يفرق هو ما لا يكون محيية فصل ولا يكون فصل اخر في مرتبة بغيره على انه لا يكون  
 من اعم من جنس وبين يحصل في مرتبة فصلان فان قيل انما تحت ركني الثاني من الترتيب  
 هو ترتيب افراد انه يحصل في مرتبة فصل قريب آخر ولا يطلق الترتيب والبيد على الفصل  
 المساوية التي يتركب منها الماهية فلما يفرق هو وجود فصل اخر في مرتبة الاطلاق في  
 والبيد ان عدم اطلاق الترتيب والبيد عليه مجموع واجاب عنه باحتمال الشيء الاول  
 بما ذكره اليونان الاول الفصل لا يكون بغيره مما ليس بمرتبة الماهية في المشاركات  
 اسلا ولو كان الفصل لا يفرق مركبا من الجنس والفصل لكان فصله مبرزا لوجه ذلك

٩٢  
 من الترتيب  
 من الترتيب















































بما لا يمتد الاوامر اذا علمت ذلك فتدل في الخارج ان الشخص لما اختار ان الشخص المتدبر هو  
 هو المايرة الكلية في شئ او في نوع بطاقت اللانم قوله ان الشخص الواجب عنه فلا يكون  
 ان الشخص كل شئ منه بمعنى ان الشخص في الخارج موجود هو المايرة وهو موجود هو الشخص  
 بل الموجود في الخارج هو المايرة الشخصية والدليل بصلها الى المايرة الكلية هو الشخص  
 او معنى الشخص المايرة الكلية في الفعل وهو عين تلك المايرة في الخارج فلا منافاة بين كون  
 شخص الواجب عنه وبين ان يكون عارضا لما يريته فلا يضر فيه فانه من حيث الاسباب  
 قال الشارح كذلك بطلان الاشتراك لو تركه كذلك لان اولي قطعه فيكون مضاهيا  
 الى كون الشخص الاضافي مضاهيا للشخص ولا عدل ان يقول لما تخلف الشارح منها فلا يستقيم  
 اخذ احد في تورية الا في قسم وسبق ذلك الى بيان العلة فيها فلا يصح علة ما يريته  
 من غير ان يكون له من غير ان يكون له من غير ان يكون له من غير ان يكون له من غير ان يكون له  
 لمرة ذلك لشارحه الى استشارة الى حال بعض الشارحين من ان يكون الشخص  
 انما يثبت في هذا الاسم واللفظ ما ادى الى ان هذا احد اقسام الشارح المايرة هي الصورة العينية  
 من شئ قد وثق ان الصورة العينية لا يطق على كونه المايرة في الشئ في الفعل بطلان  
 ايضا على صحة تلك الصورة واللفظ ان المراد منها هو الشئ في قول الشارح لا يرد  
 الا تراجعه بجملة ما في الشئ كون المايرة لازما في شئ ما يريته فعلى تقدير عدم مجورية  
 اللانم الذي لا يمتد في ذلك المايرة عن ذكر المايرة هذا والاصواب ان يقال ان هذا اثنين  
 المايرة الذي يطق في شئ من نوع فلا بد من ترك المايرة في كل المايرة في كل المايرة في كل  
 المعنى قياسا على ما يريته من المايرة في الشارح قوله في جواب ما هو نوع الفصل الثاني  
 والعرض العام لا يقال ان كل واحد من هذه المايرة ان كان رجس كان رجس

متروك عليه وعلى غيره في جواب ما هو كيف يتردد لانا ناول انها خرج من حيث  
 انها فصل وخاصة ووض علم المايرة فاذا كان لها نفس في انواع من تلك الكلية  
 فلا يتردد عنها واعلم ان الشخص لم يتردد في نوع الجنس العالي ولا يتردد في نوعها  
 يخرج بقوله في جواب ما هو **جواب** ان الشخص هو النوع الكلية في شارة الى المايرة  
 في قول الشارح وهو النوع الكلية بالشخص اقول هذا الترتيب منقوض بذات واجب  
 الوجود الا ان يقال المراد بالشخص بهذا هو الشخص الذي يمتد الى علة تلك الكليات كما  
 قال الشارح **جواب** للشخص ان الشخص اقول هذا الترتيب منقوض بذات واجب الوجود الا  
 ان يقال المراد بالشخص بهذا هو الشخص الذي يمتد الى علة تلك الكليات كما  
 عن النوع الكلية بذات واجب في قول الشارح واذا علمت كلياته مترتبة على كون  
 على العالي عليه ترابط على الساق اقول نحن هذا المقام يستدعي زيادة بسيطة في  
 النظام فاعلم ان كل جنس الترتيب على النوع على كل الجنس البعيد عنه فالحكم  
 لا يعمل على الان ان لا يعدل على الحيوان على ان لا يوجد له وجوده على كل الجنس الحيوان  
 عليه صياغتها على الحيوان والجسم الى ان الحيوان استحال عليه واستصعبه  
 اشبه الجنس وتماثل كونه الحيوان بديا لجنس الانسان وهو ما لم يكن صيا  
 لم يكن حيوانا فان الجنسية يجب لوجود الحيوان والطب في عظمى كونه  
 يحصل لجنس حيوان الجنسية التي لا يوجد للان في قبل الخيرية الجنسية  
 بعض المادة لا لجنس غير الجنس فانها لا توجد للان الا وقد يتصل بالحيوانية  
 ولو كان يمتد الى الجنس وجو فصل على جود النوع على كل الجنس وجوده في الجنس في النوع  
 او وجود ذلك النوع لا يخرج خيرا انه نريد مثلا لا يمتد دون انسانيته وجنسية بل الجنس







ان العقل تمام لما يمتد اليه بالقياس الى كل منها والنقل الثاني مني على من كونهما  
متحدة بالشيء يعني ان العقل تمام لما يمتد اليه بالقياس الى كل منهما وذلك  
انما يمتد بقرينة المقام وسوق الكلام فان قيل ما قاله العقل الثاني من انه لا يكون العقل  
الاولى في نفسه العقل الثاني في نفسه العقل الثالث في نفسه العقل الرابع في نفسه  
عوض عام لما يمتد اليه من العقل فوجه على ما يجب مع ذلك ان يكون العقل تمام لما يمتد اليه  
وذلك لا يكون في حد ذاته الثاني كونهما متحدة بقرينة نقل كونه العقل عرضا عاما  
لما لا يتوسطه القريب بل يجب مع ذلك اعتناء كونهما بقرينة نقلها واما ان قيل  
الا عرض على ذلك الحسنى الكلام لا يلزم مثل هذا المدعى العقل قوله ومن كل واحد  
من النوع العالي والمتوسط ومن كل واحد من الجنس المتوسط والعالي فيكون في  
جنس الجنس المتوسط والنوع العالي في نفسه ان في ركنها النوع العالي بدون النفس  
المتوسط في اللون فان نوعه عالي في القياس الى كيفية جنس سافل في نوعه العالي  
والما بين جنس المتوسط والنوع المتوسط فلهذا معا في الجسم الثاني وفي الجنس المتوسط  
بدون النوع المتوسط في الجسم وفي النوع المتوسط بدون الجنس المتوسط في اللون  
والما بين الجنس السافل والنوع العالي فلهذا معا في اللون فان قوله جنس وكيفية  
ولا يكون في جنس من نوعه ولا يكون في نوعه لان كيفية قوله في جنس جنس  
فان كيفية قوله في النوع وسوقه في جنس في النوع السافل بدون النوع العالي  
في اللون وفي النوع العالي في الجنس سافل في الجسم واما بين الجنس السافل والنوع  
المتوسط فلهذا معا في اللون وفي الجنس السافل بدون النوع المتوسط في اللون وفي  
النوع المتوسط بدون الجنس السافل في الجسم انتهى فالشارح وقد رتب هذا التفسير

المتوسط في اللون فان قوله في جنس جنس

من الشرح في كتاب الشفاء الى ان النوع الاضافي اعطى مطلقا من الحقيقة في وجوده ذلك  
في صورة دعوى ان العقل تمام لما يمتد اليه بالقياس الى كل منهما وذلك  
من نوعه اضافي وجب على كل نوع اضافي في النوع من ان يكون النوع في  
انفس من النوع الاضافي مطلقا والشرح اطلق ذلك في كتاب الشفاء وقال العقل  
شي من النوع المتوسط والاضافي اعطى من النوع مطلقا واجتمع عليه ما به لو كان احد عام  
من الاخرين مطلقا لا يستلزم ان يصدق الاخص دون العام كقول كل واحد منهما في  
بدون الاخر هذا الكلام وسوقه في ما ذكره الشرح من الحسنى **فان** اما وجود  
النوع الاضافي بدون النوع في النوع الاضافي المتوسط اعطى من النوع من ما يمتد  
في نفسه الا بوجه نوعه العالي والنقل والاعمال على ثبات وجود الاضافي بدون الجنس  
فان النوع المتوسط في نفسه بالقياس الى احد صدها لان كل نوع جنس في نفسه  
الى صدها التي لا يبريه عليه الا بوجهه في كل ما كان نوعه اضافيا فهو نوع جنس في نفسه  
بدون العكس فيكون النوع المتوسط اعطى من الاضافي مطلقا فانه في الصورة دعوى ان  
ما هو وجود النوع في نفسه بدون الاضافي في النوع السافل في السبب لا قد يقال الملازمة سببه ويطمان  
الاعمال من جنس في ان كركب العقل للاضافي في السبب في جنس فانه في ما اعادة انما هو في العقل  
فان السبب في اللون في جوابه ما هو هو الال على كركب المتوسط اعطى من الاضافي مطلقا فانه في  
ما ذكر في قوله في اللون من قوله ان كان تذكر في جواب ما هو بالمطابقة اي بانط بدل عليه المطابقة  
قوله في جواب ما هو اعلم ان ذكره في جواب ما هو باعتبار انه نفس الملازمة في ردة  
انما عليه في ردة من جنس في ردة ما هو باعتبار كونه متخايرا لها ووجهه في ردة من جنس في ردة  
عنه حيث انه قبل من حيث انه غير في ردة من جنس في ردة ما هو باعتبار كونه في ردة من جنس في ردة

المتوسط في اللون فان قوله في جنس جنس











واما باقيا فانه من الحد الناقص والرسم التام والناقص فاما بقية تصوره فتصور كنهه الماتية  
 على الوجه الكلي فكان من الواجب اخراج المساوي للمعرفة وتقول اراد الشئ الثاني  
 كل المساوي ايضا كذلك فاما ما يرد ذلك لو كان اعتبارا للمساوي مطلقا لا يستلزم  
 تصوره فتصور كنهه الماتية وليس كذلك بل انما هو الاستلزام فتصوره فتصور كنهه الماتية  
 واعتبارا للماتية عن كل ما عداه كما صرح به وكل منها كنهه الماتية الى انتهى من انقسام المساوي  
**قوله** بان يكون بين المتباينين خصوصية لا يعني تخيل ان يكون بين المتباينين خصوصية تقتضي  
 تلك الخصوصية الاشتغال من احداهما الى الاخر مع تغير في الخلق او مع تغير التام فوله بان يكون  
 بين المتباينين الاشتغال لا محالة فان نسبة المتباينين الى كل واحد من المتباينات  
 على السوية فالاشتغال من تصوره الى تصوره كنهه بعضها الى بعض ترجع طام في ما هو واجب  
 انما لم ذلك لانه الكليين دليل قوله فانه كلما تحق الخاص في الخارج الى معنى كليا تحق الخاص  
 في الخارج تحق العام فله فلا بد من تحق شروط العام عند تحق الخاص في الخارج اذ استلزم  
 تلك الشروط يستلزم اشتغاله العام واشتغاله العام يستلزم اشتغاله الخاص فانهم **قوله**  
 فكل ما صدق عليه الموقوف صدق عليه الموقوف وبالحكمه المعنى لما وجب التساوي بين الموقوف والموقوف  
 وخرج التساوي الى موجبين كليتين فكل ما صدق عليه الموقوف اي الحد والرسم صدق عليه الموقوف  
 اي الحد والرسم **قال الشيخ** اي متى وجد الموقوف وجد الموقوف اي متى وجد الموقوف اي  
 الحدود والرسم ولما كانت هذه الكليتين الكليات الاولى فيكون مستلزما ملحق  
 والانعكاس التام في الاشتغال اي الانعكاس راجع الى الموجبة الكلية التامة متى انتهى الموقوف  
 اي الحد والرسم انتهى الموقوف اي الحدود والرسم وهذه القضية الكلية لازمة للكليات الثانية  
 كما ان الثانية لازمة لها فانه اذا صدقت الكلية الثانية اتت ان كل ما صدق عليه الموقوف اي الحدود

الحدود

والرسم صدق عليه الموقوف اي الحد والرسم صدق على مقتضيه ومن القضية التامة كل ما لم  
 عليه الموقوف اي الحد والرسم لم يصدق عليه الموقوف اي الحدود والرسم ومن عين الكلية  
 التامة متى انتهى الموقوف **قال الشيخ** وبالعكس اي اذا صدقت قولنا كل ما لم يصدق عليه الموقوف  
 اي الحد والرسم لم يصدق عليه الموقوف اي الحدود والرسم صدق على مقتضيه ومن القضية  
 التامة كل ما صدق عليه الموقوف اي الحدود والرسم صدق على مقتضيه اي الحد والرسم **قوله**  
 اي متى وجد الموقوف وجد الموقوف اي متى وجد الموقوف اي الحدود والرسم ولما كانت  
 هذه الكليات عين الكليات الاولى فيكون مستلزما ملحق والانعكاس التام في  
 في الاشتغال اي الانعكاس راجع الى الموجبة الكلية التامة متى انتهى  
 والحدود والرسم من الجنس الصل التامين كقولنا الان بان لا يجوز ان انما في انما في انما في  
 كما يجوز ان انما في تعريف الانسان وقد يقال لما جاز المصمم تركيب الماتية من امساك  
 او امور متساوية فيتعين ان يقال ويسمى جودا ان كان الجنس او الفصل التامين فيكون  
 متساويين او امور متساوية انما لم يقل ذلك تحق ملك الماتية ليس تحق بل هو متساوي في حال  
 على استدلال على بطلانه قوله فكثيرا ما يقع اللفظ لانه فان كثيرا ما يعترض على ارباب العربية  
 والاصول ان حكم هذا كمنه من شغل على تمام الدار **قوله** فنتبع المعترض في الخاطئة للفتنة عن  
 الاصطلاح حين **قوله** وانما ذكر في باب الكليات اشارة الى جواب دخل منقذ  
 وهو ان يقال لما كان البحث عن الكليات لا اعتبارا في باب التغيرات والعرض العام  
 لا اعتبارا في باب التغيرات التي هي المقصودة فاما ذكر في باب الكليات التي يتوقف عليها  
 التغيرات **قوله** والعرض العام قد قيد التغير الثاني منها بحث وهو ان العرض العام من  
 هو عرض عام لا يبيد التغير اصلا فاما **قوله** متساوي حيث انه عرض عام لا يبيد التغير اصلا

ويبين



بل من حيث انه خاصه اضافيه **قوله** على ان اللام في ج ان لا يكون العرض العام ما ذكره  
من عدم افادة التمسر اصلا يدل على ان لا يكون جزء معرف من جهة التمييز لكنه  
اقوى من الخاصه وحدها يعني ان المركب من العرض العام والخاصه اقوى من الخاصه  
وحدها لا فائدة المركب ما بعد ضبط مع امر آخر هو الاطلاع على الشيء بما هو عرضي او يميز  
الشيء عن غيره **قوله** لكنه اكل من الفصل وحده الى المركب من العرض العام والفصل اكل  
من الفصل وحده لا شتما على امر زائد هو الاطلاع على شيء ما هو عرضي له والتمسك على وجه  
آخر على ما ذكره **قوله** هو اكل من المركب من العرض العام والفصل فان كلا من المركبين يشتمل  
على الفصل والمركب الاكل يشتمل على الخاصه والمركب الثاني يشتمل على العرض العام  
وكل من الخاصه والعرض العام يحصل به الاطلاع على الشيء بما هو عرضي لكن الاطلاع  
الذي حصل من الخاصه بوجه مخصوص والاطلاع الحاصل من العرض العام بوجه غير مخصوص  
والخاصه بجهة التمييز ايضا عن كل ما عداه والعرض العام لا يبيد التمييز الا عن بعض ما عداه  
على ما ذكره **قال الشيخ** وطريق المحصر في الاقسام الاربعة اي طريق المحصر في الاقسام  
الاربعة على وجه يدخل فيها عام اقسام المعروف من اقسام المذكورة وغيره كما هو ان يقال  
التعريف بالاجزاء والذاتيات اولها فان مجرد الذاتيات فاما ان يكون كجسم الذاتيات  
وهو الحد العام سواء تلك الذاتيات الخمس والفصل والامور المساوية او يقتضها ويقتض  
الناقص سواء كان بعض الجنس البعيد والنصل القريب او النصل القريب والمشارك الجنس او  
الزوجي وان لم يكن مجرد الذاتيات فاما ان يكون بجنس الترتيب والخاصه وهو الرسم العام  
او غير ذلك وهو الحد ناقص سواء كان ذلك الغير الجنس البعيد والخاصه او العرض العام  
والخاصه العرض العام والفصل والخاصه او الخاصه وحدها واعلم ان بين ما ذكره

الشيخ

الشيخ في هذا المقام من بيان الاقسام وبين ما ذكره في الشيء من ان البعد لا يقتضي  
**قوله** ومن المعتبرية او لفظية اما المعنوية فلهذا تعريف الشيء بما يباين به في المعرفة والجمالية  
وهو ان يكون العلم واحدا **قوله** وهو ان يباين الشيء في توضح الكلام في هذا المقام  
هو ان العلم الواقع في التعريف اما ان يكون بحسب اللفظ او بحسب المعنى اما الاول فاما يقتضيه  
اذا احوال الشخص التعريف لغيره وذلك بان يستعمل في التعريف الفاظا غير ظاهرة للعلم  
بأنسبة الى ذلك الغير كالانفاذ العربية العربية والجمالية والمشتبه فان ذلك يحل في  
من التعريف واما الثاني فاما ان يكون العلم مشترك بين الحدود والرسوم او يقتضيه  
اما الاول وهو ان يكون العلم مشترك بين الحدود والرسوم فهو كالحال الواقع في تعريف  
الشيء بما يباين به في المعرفة والجمالية والواقع في تعريف الشيء بما هو عرضي لتعريف  
ان انما الاسطقس ستة بانزاع في النفس اثنى عشر العقل من انوار الواقع في تعريف  
بنت كرتوك في تعريف الحركة المادية العقل والواقع في تعريف الشيء بالتعريف معونه عليه  
باعتباره او بمراتب والامور المذكورة مرتبة فالحال الاول اقل من الثاني لانه في الاول  
لما كان العلم بالخط والمعرفة مما كان كان العلم جاسما مستقلا بالعلم بالاداء وهو منطه  
جواز تعريف احدهما بالآخر بخلاف الثاني فان العلم بالخط اقل من العلم بالمرتب  
فكان ذلك تعريف واحد للمجهولين بما هو مشترك بينهما من الاداء فلا يكون منطه لجواز التعريف  
كما في الاول فانها في الاول باعتبار الخافرة والاستلزام وفي الثاني باعتبار المعاصرة  
وحدها والثاني من الثالث لان الثاني ايضا منطه جواز التعريف وان كان كل واحد  
من المظن معونه بخلافه لان احدهما متغير للآخر بخلاف الثالث فانه تعريف المجموع بغيره  
والثالث اقل من الرابع لان الثالث يستدعي تقدم الشيء على نفسه ترتيبا والواقع



يستدعي تقدم الشئ على نفسه بمراتب فان قيل لا يتم ان الوجوه المذكورة من الخلق مشتركة  
 بين الحدود والرسوم فانه لو كانت مشتركة بينهما لما كان وقوع شئ منهما في الحدود والرسوم  
 مطافا في التعريف بالحدود لا يكون الا بتمام الاجزاء المساوي له او بجزء المساوي او اذا  
 كان كذلك فكلان وقوع شئ من الامور المذكورة في الحدود ومحا لا فاجواب ان المراد انه  
 متى تحقق وجوده من وجوه الخلق لا يكون المذكور في مقام التعريف جدا ولا رسما اما الاول  
 فلما ذكر من ان الحد لا يكون الا بالجزء واما الثاني فكلان الرسوم لا يتبينها من الخلق  
 الملائمة البينة فلا بد من المفارقة والاعتراف واما الامور المختصة بالحدود فكل ذكر في حصة  
 مقام الفصل واما الامور المختصة بالرسوم فكل ذكر الفصل مقام الخاصة **وله** هذا اذا  
 لم يجعل السكون آية اي كون الحركة والسكون في مرتبة واحدة من العلم والبرهان فما هو على  
 تقدير ان يكون بين الحركة والسكون تضاد فان الحركة كون الشئ انشئ في مكانين والسكون  
 كون الشئ انشئ في مكان واحد ان المضمونان الوجود بالتضاد وان متساويان  
 العلم والبرهان واما اذا كان بينهما تعاضل لعدم الملكية فيكون السكون انشئ في العلم  
 يعرف بملكاتها وانت خبير بان لو قيل كالحسن التضاد في العلم ان اولي هذا هو

ما اردنا ابراده في هذا الباب والمجدد العلم الوهاب  
 في الصلوة على محمد خرم اولي الحكمة فصل الخطاب  
 وعلى له واحيا به خير ال واحيا به



م حاشية العاوية التي على شرح المشيئة والحاشية الشريفة على هذا عمل عباد الله  
 م كاتبة ديار محمد اسماعيل بن عبد الرحمن سرقة السخاني في يوم الاحد ٢ رمضان المبارك ١٢٨٨ هـ





٥٢

خطی